الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.18

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الوثائق الرسمية

الجلسة **١٨**
الثلاثاء، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوش (كمبوديا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة عملا بقرار الجمعية دإط-١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي تقرر الجمعية بموجبه

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والتفويض لرئيس الجمعية العامة في أحدث دورة لها باستئناف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى الآتي: الوثيقة A/ES-10/187 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ من الممثل الدائم لعمان لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة؛ والوثيقة A/ES-10/188 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها أيضا استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وذلك بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/ES-10/189)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): جرياً على الممارسة المتبعة، أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/189، التي تتضمن رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام يخطر فيها الجمعية بأن ١٨ دولة من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بهذه المعلومة على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-50739 (A)
0250739

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير الأمين العام (A/ES-10/186)

مشروع قرار A/ES-10/L.10

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، أود أولا أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس الجمعية العامة ولكم على رئاسة هذه الجلسة.

بناء على قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٠ المتخذ في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة قدم الأمين العام تقريرا اعتمد فيه فقط على الموارد والمعلومات المتاحة عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في جنين، وفي المدن الفلسطينية الأخرى. وكان لا بد من إعداد التقرير على هذا النحو بدون وجود فريق يتولى التحقيق في الأوضاع على الأرض في جنين وفي غيرها من المدن الفلسطينية، وذلك بسبب رفض إسرائيل التعاون مع الفريق الذي شكّله الأمين العام لتقصي الحقائق، وتجاهلها لقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

ولذا فإن الأمين العام خلص، ونتيجة للموقف الإسرائيلي، إلى أنه لم يتم التوصل إلى صورة كاملة لما حدث. إسرائيل حتى لم ترد على طلب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لتقديم معلومات لإعداد هذا التقرير، وهو بالمناسبة ما يجعلنا نعجز عن فهم الاقتباس المستفيض للمصادر الإسرائيلية في التقرير. على المجتمع الدولي أن يعيد، وبقوة، إدانة هذا الرفض والتعنت الإسرائيلي باعتباره غير شرعي وباعتباره محاولة لإخفاء الحقيقة.

وبالفعل، فإنه لم يتم الكشف عن الحقائق الكاملة، بما في ذلك الأسئلة الجدية التي لم يتم الرد عليها بشكل محدد حول ما حدث في مخيم جنين. ويبقى إجراء تحقيق حقيقي ومباشر أمراً ضروريا للكشف عن الحقيقة برمتها.

علاوة على ذلك، فإن التقرير يغطي فترة زمنية معينة، أي من بداية آذار/مارس ٢٠٠٢ وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، ويبقى أن الفهم الدقيق والشامل يتطلب وضع الحالة في إطار كافة الأعمال التي قامت بها قوة الاحتلال قبل هذه الفترة وبعدها، بما في ذلك التدابير والممارسات التي ورد ذكرها في التقارير السابقة للأمين العام وللأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وجميعها على أساس خلفية وجود الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وشعبنا.

لقد تلقينا تقرير الأمين العام باهتمام ولسوء الحظ فإنه جاء متأخرا عما كان متوقعا وبدون أن يتضمن الاستنتاجات المرتقبة. وبغض النظر عن مشاعرنا حول نواحي القصور في التقرير فإنه وبدون شك يقدم تأكيدا آخر لما عرفناه دائما، وهو أن قوات الاحتلال الإسرائيلية قد ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني جرائم حرب وأعمالا وحشية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، واستخدام السكان الفلسطينيين كدروع بشرية، واستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة والعشوائية والمهلكة، والاعتقالات القسرية، وأعمال التعذيب، وفرض العقوبات الجماعية، واستهداف مركبات الاسعاف والطواقم الطبية ومنع المعالجة الطبية وسبل توفيرها.

كل هذا يثير مسائل جادة بشأن مسؤوليات المجتمع الدولي في ضوء ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب. وتقع على هذا المجتمع مسؤولية مباشرة لاتخاذ تدابير ضد مرتكبيها، وعلى الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن

تتحمل مسؤوليتها، آخذة في الاعتبار المواد ٢٩ و ١٤٨ من الاتفاقية، وكذلك الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي دخلت حيز النفاذ، وكذلك كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لا بد لنا أن نأخذ مسألة خطيرة أخرى في الحسبان عند مراجعتنا للتقرير وللوضع المستمر وهي حقيقة أن الوضع على الأرض أصبح أكثر سوءا منذ الفترة التي يغطيها التقرير. لقد تدهور الوضع بشكل خطير إذ تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية شن حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وهو ما يزداد للأسف سوءا يوما بعد يوم.

حتى الآن تواصل قوات الاحتلال موجة أخرى من الغزو وإعادة احتلال لمعظم المدن والمراكز الفلسطينية الآهلة بالسكان في الضفة الغربية المحتلة، وطيلة هذه الفترة يفرض منع التجول على مدار الساعة على مئات الآلاف من الفلسطينيين وعمليا على كافة السكان الفلسطينيين في تلك المناطق، ويبقون رهن الاحتجاز في بيوتهم، محرومين من أي وجه من وجوه الحياة اليومية الطبيعية، بما في ذلك سبل الحصول على الضروريات الأساسية كالأغذية والماء والرعاية الطبية الملائمة. أما في المناطق الأخرى فلا تزال عمليات الإغلاق والقيود الصارمة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع قائمة.

إن مدى الخسارة في الأرواح البشرية وتدمير المنشآت الذي أحدثته قوات الاحتلال، والاستمرار في اعتقال أفراد الشعب وغيرها من تدابير العقاب الجماعي الإسرائيلية الأخرى ضد الشعب الفلسطيني، كالزيادة في عدد المنازل التي تم نسفها مؤخرا، لم تؤد جميعها إلى خراب اجتماعي واقتصادي فحسب، بل أيضا إلى نشوء أزمة إنسانية شديدة لا بد من تحميل إسرائيل المسؤولية عنها.

حتى هذا اليوم، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ١ ٧١٠ من الفلسطينيين، رجالا ونساء وأطفالا، ولا يشمل هذا الرقم المأساوي المئات من الفلسطينيين الآخرين الذين قضوا نحبهم نتيجة للممارسات غير القانونية الأخرى التي تضطلع بها قوة الاحتلال. علاوة على ذلك فإن آلاف الفلسطينيين أصيبوا على أيدي قوات الاحتلال بإصابات خطيرة ومعظمهم يعانون من حالات إعاقة دائمة وخطيرة. آلاف المنازل أصيبت بأضرار أو دُمِّرت بشكل تام وشُرِّد الآلاف من الفلسطينيين من مساكنهم كما تم اجتثاث مئات الآلاف من الأشجار المثمرة من جذورها في الأراضي الزراعية الفلسطينية. وبلغت الخسارة التي لحقت بأجور ودخول الفلسطينيين مليارات الدولارات. وفي الوقت الحاضر فإن ما يقرب من ٥٠ في المائة من السكان الفلسطينيين يعيشون دون حد الفقر كما أن سوء التغذية لدى الأطفال الفلسطينيين يتفاقم بشكل مطرد.

وفي ذات الوقت، ما زال الحصار العسكري الإسرائيلي المفروض على مقر الرئيس ياسر عرفات في مدينة رام الله الفلسطينية قائماً في انتهاك لكافة الأعراف وخرق لكل منطق. ويشكل هذا الحصار في أساسه هجوماً مباشراً على زعيم الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ورمزهما. يضاف إلى ذلك أنه ما زال يعوق الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها في كافة المجالات، بما في ذلك عملية الإصلاح وإعادة بناء كياناها، إعاقة خطيرة.

يمثل كل ما ذكرت تصعيداً لنفس الحملة العسكرية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتي بدأت بزيارة السيد أرييل شارون المشؤومة للحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. إن ما تفعله الحكومة الإسرائيلية يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية واضحة كان أعرب عنها السيد شارون مراراً. فقد كانت أهدافه دائماً تتمثل في جرّنا

وإعادتنا جميعاً إلى ما كانت عليه الحالة قبل أوسلو، وفي تدمير السلطة الفلسطينية، مع إلحاق أقصى قدر من الألم والمعاناة والخسائر بالشعب الفلسطيني. هكذا فقط يستطيع السيد شارون أن يضمن إعاقة أية إمكانية لتحقيق تسوية سلمية جادة، ويضمن استمرار احتلال إسرائيل واستعمارها للأرض الفلسطينية.

ولا تزال حكومة السيد شارون تحاول أن تصور سياساتها وممارساتها على أنها مجرد رد فعل على الهجمات الانتحارية. وليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة. فمن المجدي لنا أن نتذكر أن الاحتلال الإسرائيلي بدأ في عام ١٩٦٧، بينما وقعت أول هجمة انتحارية فلسطينية في عام ١٩٩٤، أي بعد انقضاء ٢٧ عاماً. كما أنه من المفيد أيضاً أن نتذكر أن الشعب الفلسطيني قام بانتفاضته الأولى في رفض الاحتلال الإسرائيلي بدون أن يطلق رصاصة واحدة، بينما قام الجيش الإسرائيلي بعمليات القتل وإلحاق الإصابات وكسر العظام وبتر الأطراف والإبعاد والتدمير، في حملة أطلقت عليها الحكومة الإسرائيلية اسم سياسة ''القبضة الحديدية''. الحقيقة أن هذه حالة احتلال أجنبي. ولقد كانت هذه الظاهرة دائماً سبباً للصراع والنزاع والمعاناة. تلك هي المشكلة الحقيقية، والتي يبدو أن البعض يحاول تجاهلها.

علاوة على ذلك، وعلى مدى العقود وبدافع من الأهداف الأيديولوجية والسياسية، تحول هذا الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع إلى استعمار شرس وحقيقي للأرض الفلسطينية. إن سعي إسرائيل لفرض هذا الاستعمار اقتضى بالضرورة اتخاذ سياسات وتدابير قمعية، وحتى حرمان الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال من حقوقه الأساسية. لقد دام ذلك الحال على مدى السنين، وحتى بعد بدء عملية السلام وخاصة تحت قيادة أشخاص مثل السيد نيتانياهو، ومن هو أسوأ، أي السيد شارون.

هذا هو الوضع الذي عاش فيه الشعب الفلسطيني على مدار ٣٥ عاماً. وطيلة هذه الفترة لم يكن المجتمع الدولي قادراً وبشكل فعال على أن يضع حداً لانتهاكات إسرائيل، التي تراوحت ما بين حملة الاستيطان والاستعمار غير المشروع، إلى تدابير تهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية والوضع القانوني للقدس الشرقية المحتلة، إلى ممارسة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون.

مرة أخرى، أكرر مجدداً أن الوضع هو بشكل واضح وضع احتلال أجنبي، حيث تسعى قوة الاحتلال على نحو فعلي إلى استعمار الأرض لتخدم أغراضها التوسعية. إن أية محاولة لإخفاء هذه الحقيقة ولو جزئياً، وإيجاد ذريعة لإعفاء الجانب الإسرائيلي من مسؤولياته في هذا الشأن لن يُكتب لها النجاح. ومع ذلك، وللأسف، فإن هذه المحاولات كما كان الحال سابقاً قد تقود إلى إحداث معاناة أكبر لكلا الشعبين ولفترة أطول.

وعلى الرغم من كل ما ذكرته فقد اتخذت السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية موقفاً واضحاً للغاية ضد العمليات الانتحارية كونها خاطئة، وأنها أعمال تقوّض المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فإننا في بعض الأحيان نتساءل عما إذا كان أولئك الذين يعارضون السلام في الجانب الآخر جادين في القيام بأعمال ليس من شأنها سوى تصعيد هذه الظاهرة. لقد شهدنا مثالاً مأساوياً لهذا في جريمة الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال بناء على تعليمات من السيد شارون في قيامها بعملية الإعدام خارج نطاق القانون التي تمت في غزة بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه، والتي نتج عنها مقتل تسعة أطفال وستة فلسطينيين آخرين. ولم تحقق جريمة الحرب هذه بالطبع سوى تصعيد للدائرة الشرسة للعنف.

عند هذه النقطة فإنني أؤكد مجدداً أن عمليات المقاومة التي يقوم بها الفلسطينيون في الأرض المحتلة ضد الاحتلال الإسرائيلي هي عمليات مشروعة بموجب القانون الدولي، ولا يمكن مقارنتها بالأعمال التي تستهدف مدنيين إسرائيليين في إسرائيل نفسها. ومن حيث المبدأ فإن مقاومة الاحتلال والاستعمار والاستيطان، وبالتأكيد الغزو الإسرائيلي لمدننا ومخيماتنا، هي حق لنا إن لم تكن واجباً علينا.

ومع ذلك، فإننا لا نزال ملتزمين بتحقيق تسوية سلمية تفاوضية. ومرة أخرى ندعو الجانب الإسرائيلي إلى أن يوقف عدوانه وأعماله الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وعليه أن يختار طريق السلام بديلاً عنه. ومن الواضح أن في الإمكان وضع حد وبشكل سريع لهذه المأساة القائمة، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، أود أن أضيف أننا نؤمن بأن المُثل الأخلاقية تحتم ألا يحاول أحد أن يتحدث عن الطرفين وكأنهما على قدم المساواة. فهناك فرق أساسي ملحوظ. ففي جانب نجد قوة احتلال، ومعها جيش احتلال مزود بأكثر الأسلحة المتقدمة فتكاً، ترتكب جرائم حرب، وتمارس إرهاب الدولة بناء على تعليمات من القيادة السياسية. وفي الجانب الآخر، هناك شعب رازح تحت الاحتلال، لا حول له ولا قوة، ومدمَّر، مع وجود مجموعات ترتكب أعمالاً إرهابية تتعارض مع السياسات الرسمية للقيادة السياسية. إن أية محاولة لتجاهل هذا الفرق أمر غير مقبول على الإطلاق، في الوقت الذي علينا جميعاً أن نسعى لتجنيب كافة المدنيين أي أذى.

هذا يقودني إلى مسألة لها حساسيتها، ألا وهي المسؤولية التي تقع على كاهل الولايات المتحدة تجاه هذا الوضع. وذلك ليس من منطلق كونها القوة العظمى في العالم فحسب، بل لكونها أيضاً الدولة التي تزود قوة الاحتلال بقدر كبير من المساعدات المالية والأسلحة التي يُستخدم معظمها ضد شعبنا. وهناك أيضاً الحماية المستمرة لإسرائيل من طائلة القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. ولقد حدث ذلك على سبيل المثال في الأمم المتحدة، حيث استُخدم حق النقض في مجلس الأمن ٢٦ مرة ضد مشاريع قرارات بشأن الوضع الفلسطيني. وإذا أخذنا بعين الاعتبار القيم الأمريكية وضرورات العدالة والمصداقية لوسيط السلام، فإنه من الضروري أن تعيد الولايات المتحدة النظر في بعض مواقفها في هذا المجال. إن هذا أمر حيوي إذا ما أريد للسلام في الشرق الأوسط أن يكون حقيقة واقعة.

وفي هذا المحفل، نود أن نعرب مجدداً عن تقديرنا لتوافق الآراء الدولي الذي نشأ بشأن الحل القائم على أساس إنشاء دولتين، والحاجة إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة. وما نحن في حاجة إليه الآن هو إيجاد خطة مفصلة وجدول زمني يقودنا إلى ذلك الهدف، وتمكين الشعب من الاقتناع بأنه في مقدورنا بالفعل الوصول من هنا إلى هناك.

أما بالنسبة للمناقشة الجارية الآن بشأن هذه المسألة فإنني أود أن أؤكد بعض المواقف الفلسطينية الأساسية.

بداية، فإن الوضع الداخلي الفلسطيني سوف يبقى دائما شأنا من شؤون الفلسطينيين أنفسهم وهذا هو المعنى الحقيقي وهدف الانتخابات الحرة والديمقراطية. علاوة على ذلك فإن أية مبادرات أو خطط تعفي الجانب الإسرائيلي، وخاصة السيد شارون، من اتخاذ اجراءات محددة فورا ومن تبني سياسات مختلفة عن تلك المتبعة حاليا لن تشكل سوى غطاء لارتكاب مزيد من أعمال التدمير الإسرائيلية.

كما نؤكد مجددا قناعتنا بشأن ضرورة الأخذ بنهج شامل تجاه الوضع، ولا يعني هذا مجرد التعامل في وقت واحد مع المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، بل يعني أيضا

كما ذكرت الاتفاق منذ البداية على النتيجة النهائية. وفي هذا المجال فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه في وسع مجلس الأمن، بل ينبغي له، أن يضطلع بدور هام في هذا الشأن.

ومن الواضح أن الوجود الدولي مثل وجود مراقبين، وحتى اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الأكثر جسارة وملاءمة بشأن إنشاء قوة نشطة وذات مصداقية متعددة الجنسيات هو أمر لا بد منه ويمكن أن يساهم مساهمة فعالة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الوضع والعمل تجاه إيجاد تسوية سلمية ونهائية.

إننا ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى أن يدعم الجهود الرامية إلى وضع حد للمأساة القائمة والعودة إلى طريق السلام. ومن جانبنا سوف نواصل التعاون مع المجموعة الرباعية. كما نأمل أن نرى دورا أكثر فعالية لمجلس الأمن والجمعية العامة.

إننا في بعثة فلسطين وفي المجموعة العربية نجري مفاوضات جدية مع بعض الدول والمجموعات الأخرى في الجمعية العامة بهدف التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن على مشروع القرار الذي سوف يتم التصويت عليه اليوم. ونحن نأمل أن تقوم الجمعية العامة باتخاذ الموقف الصحيح وإرسال الرسالة المناسبة.

السيد زانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في الأيام الأخيرة، ورغم بذل المجتمع الدولي قصارى جهوده لتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط، إلا أن الصراع يستمر في التفاقم. فلقد أطلقت السلطات الإسرائيلية قذائف على منطقة سكنية فلسطينية، أعقبتها بسرعة تفجيرات انتحارية، نتج عنها وقوع عدد كبير من الضحايا.

ونظرا لهذه الحالة، كان من الضروري على الاطلاق عقد هذه الدورة الاستثنائية لأن هذه الأحداث تبين أن العنف من كلا الطرفين لا يمكن أن يؤدي إلى السلام ولا يمكن أن يسمح للفلسطينيين ببناء دولتهم الخاصة بهم.

ويعرب الوفد الصيني عن أسفه العميق إزاء تقرير الأمين العام عن الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو بشأن العمليات العسكرية الإسرائيلية في المدن الفلسطينية، بما فيها جنين. وعلينا أن نشير إلى أن البعثة التي شكلها الأمين العام لم تتمكن من الذهاب إلى هناك، بسبب عرقلة السلطات الإسرائيلية لها. ولذا فقدت الأمم المتحدة فرصة التحقق في الوقت المناسب من الرقم الحقيقي للضحايا المعنيين. وتشير الفقرة ٨٢ من التقرير إلى أنه:

”من غير الممكن وضع تقرير كامل وشامل للأحداث الأخيرة في جنين، وكذلك في المدن الفلسطينية الأخرى، بدون تعاون تام من الجانبين والقيام بزيارة للمنطقة“.

ونحن نرى أن هذا أمر مؤسف.

ويرى الوفد الصيني أن مفتاح قضية فلسطين يكمن في استمرار احتلال الإسرائيليين اللاشرعي الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية. ولقد أدت العمليات العسكرية والهجمات ضد الشعب الفلسطيني إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، وإلى خسائر مادية كبيرة. وهذه حقائق واضحة جدا في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى على حد سواء.

وإننا ندين قتل الأبرياء من قبل الجانب الإسرائيلي. وبغية إيجاد حل نهائي للصراع، ووضع حد لدورة العنف ولتحقيق السلام في الشرق الأوسط يجب على الجانب الإسرائيلي الالتزام بالقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، والانسحاب من الأراضي التي يحتلها.

ونحن ندين كذلك، التفجيرات الانتحارية التي تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية وبعض المتطرفين لأنها ضد

القضية العادلة للشعب الفلسطيني ولن تؤدي إلا إلى تعقيد المسائل أكثر.

إن تفاقم العنف الأخير يبين بوضوح أنه يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يعزز جهوده لكي يتمكن من اتخاذ التدابير القابلة للتنفيذ على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بغية التوصل إلى حل شامل وعادل لمسألة الشرق الأوسط، وكي تتمكن الدولتان من التعايش السلمي ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ينبغي ألا نكون هنا اليوم، وينبغي ألا نجري نقاشا لا يركز سوى على الفلسطينيين في وقت يقع المزيد من الهجمات الإرهابية في إسرائيل. وتبين أحداث الأسبوع الماضي أن تركيز هذه الدورة الطارئة على الأراضي المحتلة لا يتناسب وحقيقة الأحداث التي تجري على الأرض.

لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط عندما يصر طرف على شن هجماته على مدنيي الطرف الآخر. لقد قتل يوم الأحد تسعة إسرائيليين عندما دمرت قنبلة حافلة لنقل الركاب في شمال إسرائيل. وأصيب أربعون شخصا آخر بجروح خطيرة. ولقد شنت كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس هذا الهجوم ردا على ''تقرير الأمم المتحدة'' عن جنين، وفقا للبيان الذي أصدرته المنظمة بعد عملية التفجير.

وهنا في الولايات المتحدة، نحن في حداد خاصة على خمسة مواطنين أمريكيين قتلوا في التفجير الإرهابي بتاريخ ٣١ تموز/يوليه في الجامعة العبرية في القدس، ومن بينهم مواطنة من هذه المدينة، هي جانيس روث كولتر. إن هذا الهجوم الذي أدى إلى مقتل سبعة أشخاص وجرح أكثر من ٨٠ شخصا، حوّل مقهى يتصف بالود ويرتاده متعددو الجنسيات إلى ساحة للخراب والفوضى. ولقد تم اختيار الهدف بدقة. هذه الجريمة لم ترتكب بحق إسرائيل أو الشعب اليهودي فحسب، بل كذلك بحق كل أولئك الذين يريدون العيش معا في سلام من إسرائيليين وفلسطينيين وأجانب. ولا يمكن أن يوصف هذا الهجوم سوى بأنه كان هجوما إرهابيا يتعين على هذه الجمعية أن تدينه.

وعلينا أن نبدأ هذه الدورة اليوم بإدانة صريحة للمنظمات الإرهابية مثل حماس التي تسعى بوضوح إلى تقويض أي جهود تهدف إلى تحقيق السلام بين العرب والإسرائيليين، وأن نوجه مرة أخرى نداء لكل بلدان العالم لتحترم التزامها باستئصال الشبكات الإرهابية أينما وجدت، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

لقد التزمت الجمعية العامة ومجلس الأمن الصمت مدة طويلة حيال سقوط الإسرائيليين ضحايا للإرهاب. ويجب أن ترفض الدول الأعضاء المنطق الذي تتذرع به حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية وغيرهما من الجماعات التي تقول إن تفجيراتها الإرهابية تبررها الأوضاع الحالية في الشرق الأوسط. وكما قال الأمين العام نفسه في الخريف الماضي وقالها كذلك يوم الأحد:

> ''ثمة حاجة إلى وضوح أخلاقي. فلا يمكن قبول أولئك الذين يسعون إلى تبرير قتل المدنيين الأبرياء، مهما كانت القضية أو المظلمة''.

إن تقرير الأمين العام غني عن التفسير. وفي هذا التقرير، سرد الأمين العام سياق الأحداث في جنين وفي غيرها من المدن، بما في ذلك حقيقة أن أكثر من ٢٠٠ مسلح من كتائب شهداء الأقصى والتنظيم والجهاد الإسلامي الفلسطينية وحماس كانوا يعملون انطلاقا من مخيم جنين. وينفي هذا التقرير تماما أكذوبة وقوع المذبحة التي كان يروج لها بعض المسؤولين الفلسطينيين في الربيع الماضي. وفي رأينا، إن أهم الأجزاء في تقرير الأمين العام هو الدعوة إلى النظر

إلى المستقبل بروح بنَّاءة للحيلولة دون المزيد من إراقة الدماء، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الفعلية والتحرك صوب تسوية سياسية تفاوضية. وهذه هي المهمة الرئيسية التي تنتظرنا.

وفي مقابل ذلك، فإن مشروع القرار الفلسطيني الذي يدعي أنه يعكس تقرير الأمين العام، لا يبذل أي جهد لإعطاء صورة منصفة لسياق أحداث العنف الراهنة في الشرق الأوسط. بل يبدو أنه محاولة لكتابة تقرير بديل. لكن لا هذه الدورة الاستثنائية الطارئة ولا مشروع قرار آخر يتغاضى عن التحدي الرئيسي الذي يمثله الإرهاب بالنسبة لصنع السلام في الشرق الأوسط سيحرك عملية السلام قدما أو يخفف من حدة الأوضاع الإنسانية المزرية المسلَّم بها في الضفة الغربية وغزة. إلا أن المشاركة الدبلوماسية المباشرة والاستجابة الفعالة للمجتمع الدولي – وهو ما يطالب به الأمين العام في تقريره ونسعى مع آخرين كثيرين إلى تحقيقه – هو وحده الذي يحمل مفتاح الأمل الحقيقي في إنجاز الأمرين.

الولايات المتحدة تعمل بجد لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين بطريقة عملية. وكذلك يفعل الأعضاء الآخرون في المجموعة الرباعية. وكذلك يفعل قادة عرب. وينبغي أن يكون هذا الجهد موضع تركيز المجتمع الدولي. إنه موضع تركيزنا وإننا نمضي قدما في تنفيذ خطة الرئيس بوش للمساعدة في تحقيق رؤيته لدولتين، بما في ذلك الأمن والإصلاح المدني والجهود الرامية إلى إرساء أساس لاستئناف المفاوضات السياسية. ونعمل بشكل وثيق مع المجموعة الرباعية ومع أصدقائنا العرب على هذه المسارات كافة. وهدفنا يتمثل في إيجاد الأساليب العملية لإنهاء العنف وإعادة الأمل على الصعيد السياسي.

في وقت لاحق من هذا الأسبوع نتطلع إلى الاجتماع مع زملائنا الفلسطينيين في واشنطن لمناقشة الأوضاع في الميدان، بما في ذلك مناقشة الأوضاع الإنسانية المؤسفة، والأمن وجهود الإصلاح التي يبذلها الفلسطينيون حاليا، وكيفية العودة إلى طاولة المفاوضات. وسنناقش كذلك مسؤوليات إسرائيل للمساعدة في تخفيف حدة هذه الظروف وتحريك العملية قدما. وقد ناقشنا تلك المسؤوليات مع وزير الخارجية الإسرائيلي بيريز، في نهاية الأسبوع الماضي.

لقد تناول تقرير الأمين العام المسائل الإنسانية بشكل مطول. وأود أن أبلغ هذه الجمعية بالجهود العملية التي تبذلها حكومة بلادي لتحسين الأوضاع في الضفة الغربية وغزة. فخلال الأشهر الأربعة الماضية، تزايدت المساعدة التي نقدمها لحالات الطوارئ والإغاثة الإنسانية بنسبة ٧٠ في المائة، ونحن على استعداد لتقديم المزيد. كما نقدم التجهيزات الطبية والأدوية. ونخلق فرص عمل. وندرب الأخصائيين في مجال الصحة العقلية لمواجهة الآثار النفسية الخطيرة للعنف. ونقدم كذلك المساعدة الغذائية للفئات المستضعفة من غير اللاجئين في الضفة الغربية وغزة – أكثر من ٢٥٠٠٠٠ شخص. وفي الآونة الأخيرة، قدمنا أكثر من ١٠ ملايين دولار لتنمية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المرتبطة بالجماهير العريضة والتي تضطلع بمختلف أنشطة الإغاثة الإنسانية. وسنقدم كذلك ١٥ مليون دولار لدعم الخدمات الصحية والتغذية للنساء والأطفال. وسنقدم أيضا ٥ ملايين دولار لتوفير مصادر طارئة لمياه الشرب وإصلاح البنى التحتية للمياه.

وتظل الولايات المتحدة أيضا أكبر مساهم في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. لقد قدمنا ١١٨ مليون دولار في السنة المالية الحالية، بما في ذلك ١٠ ملايين دولار للاستجابة لنداءات الطوارئ

للوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٣, ٢ مليون دولار لصالح نداء الطوارئ لبرنامج الأغذية العالمي.

ونحن نشدد لدى حكومة إسرائيل على مسؤولياتها وعلى ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة جدا، خاصة من خلال زيادة حرية التنقل للسكان الفلسطينيين، بغية مساعدتهم لا في الإغاثة الإنسانية فحسب، بل وفي استعادة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة.

ونشجع الحوار الوزاري المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين الجاري حاليا، ونأمل أن يحقق الطرفان التقدم الذي يمكن أن يحسن ماديا ظروف المعيشة اليومية للفلسطينيين.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم لا يفتح بابا للمضي قدما ولا يوفر حلا. بل يركز بشكل غير عادل على جانب واحد، ويشوه الوقائع التاريخية في العملية. وسنصوت ضد مشروع القرار هذا، كما صوتنا ضد سابقه في أيار/مايو، لأننا نركز على العمل مع الأطراف مباشرة للتوصل إلى نتائج ولأننا نعتقد أن لهجة الإدانة ضد إسرائيل في هذا المشروع لن تسهم في جهود المجتمع الدولي لحث الطرفين على اتخاذ القرارات التي يجب اتخاذها لوضع حد للعنف والعودة إلى طاولة المفاوضات. أما الذين يعتقدون بأن مثل هذه القرارات يمكن أن تساعد الشعب الفلسطيني فأود أن أقول لهم إن مثل هذه المهاترات تترك أثرا عكسيا تماما. فهي تقوض مصداقية قضيتهم وتعمق الهوة بين الفلسطينيين وجارة سيتعين عليهم أن يعيشوا معها بسلام في يوم من الأيام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي ممثل إسرائيل الكلمة.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اعتمدت الجمعية العامة قرارها رقم دإط - ١٠/١٠ القرار الذي أعد الأمين العام تقريره على أساسه، إثر الاتهامات المثيرة للدهشة بمجزرة للمدنيين الأبرياء في مخيم جنين للاجئين. وقد اعتمدت الجمعية العامة قرارها هذا في نفس اليوم الذي قُتل فيه ١٥ مدنيا إسرائيليا نتيجة لهجمة انتحارية في ريشون ليتزيون. واعتمدته على الرغم من اعتراضات من العديد من الدول التي احتجت بأن هذا القرار كان غير ملائم وغير مقبول حيث أنه كان متحيزاً بصورة سافرة وأخفق في إدانة الإرهاب الفلسطيني وحاول أن يقرر سلفا الحقائق التي سيرتكز عليها تقرير الأمين العام.

يجري حوارنا اليوم بعد أقل من ٢٤ ساعة من مجموعة من خمس هجمات فلسطينية إرهابية منفصلة أودت بحياة ما لا يقل عن ١٣ إسرائيلياً بريئاً وأصابت عشرات آخرين بجراح. وتتضمن تلك الهجمات تفجيراً انتحارياً من قبل مجموعة حماس بمدينة صفد المسالمة، حيث مزق مفجر القنبلة حافلة لنقل الركاب وأودى بحياة ٩ أشخاص وإصابة ٤٥ بجراح يُعاني العديد منهم من حروق شديدة بسبب الانفجار؛ ومقتل شخصين وإصابة ما لا يقل عن ١٧ آخرين في القدس على يد مسلح فلسطيني؛ ومقتل رجل وزوجته الحامل في كمين على أحد الطرق ترتب عليه تيتُّم طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات ورضيع يبلغ من العمر ثمانية أشهر. وقد أعلنت مجموعة إرهابية من حركة فتح التابعة للرئيس عرفات نفسه مسؤوليتها عن هذه الهجمات.

ومع ذلك، نجد في هذه الجمعية نمطا مألوفا يتكرر. مشروع القرار المطروح أمامنا يتجاهل الحملة الإرهابية الفلسطينية الدامية والتفجيرات الانتحارية التي تم توصيفها كجريمة ضد الإنسانية.

ومثلما حدث في آخر جلسة لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة الدائمة، يواصل الممثلون الفلسطينيون ومؤيدوهم إغفالهم المتعمد للأعمال الوحشية التي يرتكبها الإرهابيون الفلسطينيون وما يترتب عليها من خسائر بالأرواح البريئة.

وفي آخر جلسة للدورة الاستثنائية الطارئة، ركز الممثلون الفلسطينيون على إقناع المجتمع العالمي ووسائل الإعلام العالمية بحدوث مجزرة. وتكلم قادة السلطة الفلسطينية عن ٥٠٠ ضحية، بل ورفع بعض المتحدثين الفلسطينيين هذا الرقم إلى الآلاف. وبلغ الحد ببعض المتحدثين الدوليين أنهم أعطوا مصداقية لهذه التقارير. وهنا في الأمم المتحدة، كرر المراقب الفلسطيني اتهاماته الحاقدة واصفا أعمال إسرائيل بأنها ”مجزرة واسعة النطاق ارتكبت ضد سكان المخيم“.

إن التقرير الذي أعده الأمين العام واضح تماما: لم تحدث مجزرة في جنين. أما الاتهامات المثيرة للدهشة والتشهيرية التي أدت إلى عقد الجلسة السابقة للدورة الاستثنائية الطارئة والاجتماعات التي تكاد لا تنتهي لمجلس الأمن كانت بكل بساطة حملات دعائية شنيعة. ولولا الخداع الذي انطلى على المجتمع الدولي لكان من المشكوك فيه أن يتحمل ممثلو الدول الأعضاء المسؤولة هذا الاستخدام المهدر لوقت الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة. ويؤكد التقرير ما ذكرته إسرائيل طوال الوقت: نشبت معركة ضارية بين إرهابيين يحاولون مواصلة الحملة الدامية للهجمات الإرهابية والقوات الإسرائيلية التي كانت تحاول منعهم من النجاح فيما يسعون إلى القيام به.

وقد ركز التقرير على أن موقع هذه المعركة المخيفة لم يكن من اختيار إسرائيل. إذ أن الإرهابيين الفلسطينيين هم الذين اختاروا أن يتخذوا موقعا لهم بوسط منازل المدنيين. إن هذا القرار، الذي ينم عن استهتار وقساوة، وضع إسرائيل في ورطة مؤلمة: كيف تحمي حياة الفلسطينيين الأبرياء من دون إطلاق العنان للإرهابيين لمواصلة التخطيط لهجماتهم الإرهابية وتنفيذها بلا إعاقة. وفي هذه الحالة، اختارت إسرائيل استخدام القوات البرية التي تخوض القتال مترلا مترلا، عوضا عن استخدام القصف الجوي – قرار كلفها حياة ٢٣ جنديا – لأن إسرائيل كانت أكثر حرصا على حياة المدنيين الفلسطينيين من الإرهابيين الذين اختاروا الاختباء وراءهم.

لئن كانت لدينا بعض التحفظات والاعتراضات فيما يتعلق ببعض عناصر هذا التقرير، فإن إسرائيل تأخذ بعين الاعتبار التعليقات الواردة فيه بصدد سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء هذه العملية، وعلى الأخص فيما يتعلق بتأخير وصول المنظمات الإنسانية نتيجة للقتال وكثرة القنابل المفخخة التي وضعها المسلحون الفلسطينيون في منازل المدنيين. إننا ملتزمون بتحسين عمل الوكالات الإنسانية وتيسيره لمصلحة السكان الفلسطينيين المدنيين. ولكن لا يستطيع أي قدر من الخطابة الفلسطينية المسرحية أن يخفي حقيقة أن المدنيين الفلسطينيين وُضعوا في خطر ويظلون اليوم في خطر لأن الإرهابيين الفلسطينيين يريدون بالتأكيد أن يضعوهم في خطر.

إن السياسة المستمرة التي ينتهجها الإرهابيون الفلسطينيون في استخدام المدنيين كدروع واقية لهم وأيضا محاولة تبديد الفرق الحيوي بين المقاتلين والمدنيين ليس فقط جريمة حرب وانتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، كما يؤكد وبصدق تقرير الأمين العام؛ بل إنه يمسّ قلب المشكلة. إن السلطة الفلسطينية التي أخفقت في مكافحة الإرهاب وكذلك الجماعات الإرهابية التي تتلقى الدعم من السلطة يجب أن تحاسب محاسبة تامة ليس فقط هي تعريض حياة الإسرائيليين الأبرياء للخطر وإيذائهم، ولكن أيضا للتضحية

الوحشية بحياة الفلسطينيين الأبرياء الذين يستخدمون كبيادق في الحملة الإرهابية التي تشنها القيادة الفلسطينية.

وبينما توجد خسائر في الجانبين، لا توجد على الإطلاق أية مساواة أخلاقية بين قوات الدفاع الإسرائيلية التي تعتبر وقوع أي ضحية مدنية في حربها ضد الإرهاب مأساة، وبين الإرهابيين الذين يعتبرون كل ضحية مدنية مدعاة للابتهاج.

لم يعف تقرير الأمين العام القيادة الفلسطينية من الانتقاد، إذ أن هذه القيادة سمحت للإرهابيين، بل وشجعتهم، على القيام بجرائمهم الوحشية. وخلص التقرير إلى أن السلطة الفلسطينية بإخفاقها في منع الإرهاب قد أخفقت في التزاماتها طبقا للقانون الدولي. وتنص الفقرة ١٣ على ما يلي:

> ”أما السلطة الفلسطينية فهي ملزمة بموجب القانون العرفي الدولي باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الامتناع عن شن الهجمات ضد المدنيين، ومطلوب منها أن تمنع الجماعة الموجودة داخل إقليميها من شن تلك الهجمات. ومن ثم فإن على السلطة الفلسطينية مسؤولية حماية المدنيين الإسرائيليين من الهجمات التي تصدر من المناطق الخاضعة لسيطرتها الأمنية“.

يتضح جليا أن الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير الأمين العام وغيرها لم ترق للجانب الفلسطيني إلى درجة أن هذا التقرير، الذي سعى المراقب الفلسطيني جاهدا إلى استصداره، يكاد لا يُذكَر في مشروع القرار الذي عممه. والواقع أن الجانب الفلسطيني لم يستطع حتى أن يُرحب بالتقرير أو أن يصادق عليه في مشروع القرار، وفضل، كالمعتاد، تشويه الحقائق والتحايل بالاستشهاد بأجزاء منتقاة بقصد خلق حقائق بديلة توافق عليها الجمعية العامة.

إن اعتراف تقرير الأمين العام بمسؤولية القيادة الفلسطينية أمر حيوي ليس فقط لفهم الأحداث المأساوية في جنين ومدن فلسطينية أخرى، ولكن أيضا للنظرة المستقبلية. فالسلطة الفلسطينية، وقوات الشرطة التابعة لها البالغ عدد أفرادها ٤٠ ٠٠٠ في انتهاك واضح للالتزامات التي وقّعت عليها، وللقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، لم تتخذ حتى الآن أية تدابير عملية لوقف أعمال الإرهاب – حتى تلك التي تقترفها الجماعات الإرهابية الخاضعة لسيطرتها المباشرة.

لقد اتخذت القيادة الفلسطينية من المنظمات الإرهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى بمنظمة فتح التابعة لياسر عرفات نفسه حلفاء وشركاء لها. ولم تمتنع فقط عن القبض على الإرهابيين المعروفين مثل صلاح شحادة، المسؤول عن القتل الجماعي لمئات المدنيين، بل إنها توفر لهم الملاذ الآمن وحرية التنقل وتمجِّد أفعالهم.

والواقع أننا لم نستمع بعد من أحد من كبار القادة الفلسطينيين إلى بيان بسيط وغير مشروط يفيد أن جريمة قتل المدنيين الأبرياء عن عمد أمر خاطئ ولا يمكن تبريره. بل تؤكد البيانات التي تصدر بين آن وآخر دون اقتناع أن هذه الأساليب ”تضر بمصالح الشعب الفلسطيني“، الأمر الذي يوحي بأن هذا الاعتراض على الأعمال الإرهابية المرتكبة ضد الإسرائيليين اعتراض تكتيكي وليس أخلاقيا. وقد قدّم المراقب الفلسطيني إدانات عارضة للإرهاب الانتحاري في بياناته، ولكنه رفض القبول بإدانة الإرهاب الفلسطيني والهجمات الانتحارية الفلسطينية بالقنابل صراحة في أي قرار، حتى عندما ووجه صراحة بأن يتبع أقواله بالأفعال. وقد أعطت القيادة الفلسطينية الحالية العالم بأسره كل ما نحتاج إليه من شواهد يستدل منها على عدم اعتزامها مطلقا الامتثال للتعهد الفلسطيني الأساسي بتسوية المسائل

المعلّقة عن طريق المفاوضات وليس العنف. وقد اضطرت إسرائيل في مواجهة هذا السلوك الإجرامي إلى القيام بعمليات دفاعية لكي تحمي المدنيين فيها، كما فعلت في عملية الدرع الواقي.

ومن الأمور المؤسفة والمأساوية أن المدنيين الفلسطينيين يعانون أيضا من أوضاع إنسانية صعبة، وذلك لأن الإرهابيين الفلسطينيين يتخفون طلبا للحماية في ملابس المدنيين. ولا تزال إسرائيل على التزامها بمد يد المساعدة للسكان المدنيين الفلسطينيين. وقد اتخذنا تدابير للتخفيف من محنة عامة الفلسطينيين، بما في ذلك الإفراج عن الأموال، وإصدار مزيد من تراخيص العمل للعمال الفلسطينيين وإرخاء القيود المفروضة على التنقل.

ليست لنا مشكلة مع الشعب الفلسطيني. أبناؤه هم شركاؤنا وجيراننا، وسنواصل التماس الطرق للتخفيف من المشاق التي يواجهونها، بالرغم من إمعان الإرهابيين الفلسطينيين في حملتهم الوحشية، التي تحرم السكان المدنيين على كلا الجانبين من الحياة الطبيعية وتجبرنا على اتخاذ تدابير دفاعية. والواقع أن الحكومة قد أعلنت عن استمرار التدابير الرامية إلى تحسين أوضاع السكان المدنيين الفلسطينيين، رغم الهجمات الإرهابية البشعة التي ارتكبت بالأمس.

الإرهاب ليس من أساليب التفاوض ولا يمكن أن يكون كذلك. فهو عمل آثم من الوجهة الأخلاقية ولن يفلح أبدا. والتقرير واضح في هذا الصدد. أما الآمال التي يعقدها الفلسطينيون على انتهاج سياسة تحث على العنف والإرهاب في محاولة لدفع حكومة إسرائيل وشعبها إلى الرضوخ فهي ببساطة لن تجدي نفعا. بل على النقيض من ذلك، لقد كشف العنف على مدار العامين الماضيين عن معين مثير للإعجاب من الشجاعة في وجه الإرهابيين الجبناء الذين يختبئون وراء المدنيين، يتمثل في رفض عامة الإسرائيليين من رجال ونساء وأطفال أن تخيفهم أعمال الإرهاب، واستمرارهم في ركوب الحافلات والذهاب إلى الجامعة والجلوس في المقاهي وزيارة الأسواق.

وبقدر ما نأمل في السلام، فإننا يتعين علينا أن نواجه بصدق حجم العقبات الماثلة في طريقنا. ذلك أن عقدا من الفساد والتحريض من قِبل القيادة الفلسطينية، في الكتب المدرسية وفي البرامج التلفزيونية للأطفال وفي المساجد المحلية، أنشأ جيلا يجد صعوبة حتى في الحلم بإمكانية السلام. ولكي تكون هناك أية فرصة للسلام، أي لأن يكبر هؤلاء الأطفال ولديهم أي احتمال للعيش في عالم أقل عداء من عالم آبائهم، يلزمنا مناخ جديد يتيح فرصة لالتئام الجراح. ويحتاج المناخ المذكور أولا وقبل كل شيء إلى قيادة فلسطينية جديدة.

وكما أظهرت مفاوضات كامب ديفيد، وبالنظر إلى مدى صعوبة الكثير من المسائل التي يتعين التصدي لها، ليست هناك سوى عقبة واحدة لا سبيل بالفعل إلى اجتيازها، ألا وهي الشريك الذي لا يرغب في الجنوح للسلم. وقد كان الاعتراف الأساسي بأن حق تقرير المصير لا يقتصر على الشعب الفلسطيني بل يشمل الشعب اليهودي أيضا، وأن دولة إسرائيل ومواطنيها جديرون أيضا بوجود يظله الأمن والسلام، ثمنا باهظا يدفع في مقابل القيادة الفلسطينية الراهنة، التي تفضل معانقة المتطرفين على مبادئ التعايش السلمي. فقد برهنت القيادة الحالية، التي وقّعت اتفاقات السلام بيد بينما توقّع الشيكات للإرهابيين باليد الأخرى، المرة تلو المرة على أنها ليست شريكا في السلام، ولا يمكن أن تكون.

ويلزمنا بالإضافة إلى قيادة جديدة، مجتمع دولي يدعم المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني بدلا من دعم البرنامج السياسي الضيِّق للقيادة الفلسطينية. ذلك أن

استعداد المنظمات الدولية المتكررة، ولا سيما الجمعية العامة، للترحيب بكل ادعاء فلسطيني ضد إسرائيل، لم يساعد الفلسطينيين على التقدم قيد أنملة صوب تحقيق آمالهم. كما أن التساح مع المحاولات الفلسطينية لإضفاء طابع سياسي على كل بند ممكن من بنود جدول الأعمال في منظومة الأمم المتحدة برمتها ولإساءة استخدام إجراء ''الاتحاد من أجل السلام'' مرة بعد أخرى، قد أهدر وقت المنظمة الثمين ومواردها، ولكن هذا التسامح لم يفعل شيئا لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة وسمعتها، ولا للنهوض باحتمالات السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين.

بل إن هذا الاستعداد للسماح بمبادرات التهجم على إسرائيل واتخاذ قرارات منفصلة تماما عن الواقع، يوجِّد على النقيض من ذلك جاذبية مغناطيسية بعيدا عن مائدة التفاوض ويقوِّض المفاوضات المباشرة. وفي الوقت ذاته، لقد أعلنت الجمعية العامة بذلك مرارا لشعب إسرائيل أنها منتدى لا يمكن لهم أن ينتظروا منه سوى العداء المتحيِّز والسياسي والقرارات المنحازة بشكل شائن، وأن حياتهم لا تعني فيه الكثير.

أين كانت الجمعية العامة حين نسف ٢٩ إسرائيليا نسفا وهم يحتفلون بعيد الفصح في آذار/مارس؟ أليس موت الإسرائيليين ومعاناتهم أيضا أزمة إنسانية؟ لماذا لم يُطلب تقرير عن جريمة قتل ٢١ فتى بطريقة وحشية في مرقص دولفيناريوم في شهر حزيران/يونيه الماضي أو عن مذبحة الطلاب في الجامعة العبرية، وهي مكان علم للطلاب اليهود والعرب والأجانب، في اليوم السابق على نشر تقرير الأمين العام؟ وهل الدم الإسرائيلي من الرخص هنا بحيث تدان مذابح الفلسطينيين المزعومة، بينما المذابح الحقيقية التي ترتكب بحق الإسرائيليين يمكن إغفالها؟

يختتم الأمين العام تقريره بالتشديد، في الفقرة ٨٣، على ''الضرورة الملحّة لأن يقوم الطرفان باستئناف عملية تعيدهما إلى طاولة التفاوض''. ونحن نؤيد هذا الاستنتاج كل التأييد. فلا يوجد حل عسكري لهذا الصراع، وقد سُفكت دماء أكثر مما ينبغي. وقد تطلبت منّا موجة الإرهاب القاسية أن ننشغل بالحفاظ على الذات وبحماية أبسط حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة، بدلا من الانشغال بحوار بنّاء بشأن تسوية سياسية. والحكومة الإسرائيلية ملتزمة بالرؤية التي يبسطها قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وبالمفاوضات على أساس من القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبتقديم التنازلات المؤلمة التي يتطلبها ضمان الأمن والكرامة والرخاء لكلا الشعبين.

ولأجل العودة إلى الطريق المذكور، لا بد للفلسطينيين المعتدلين، والدول العربية المجاورة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، أن ينشروا رسالة لا لبس فيها، مؤداها أنه لا يمكن التسامح مع الإرهاب ودعم الإرهاب وأنهما عملان إجراميان، ولن يكافأ مرتكبوهما بتنازلات سياسية. أما المبادرات الدولية، بما فيها القرارات المتحيزة في الأمم المتحدة التي تمتنع عن الاعتراف بحقيقة الإرهاب الفلسطيني وإدانته، وتسعى لتشويه الواقع على نحو شاذ من أجل توجيه النقد انتقائيا لإسرائيل، فلن تؤدي إلى شيء سوى تمكين المتطرفين والنظم المارقة التي تكفلهم.

وإننا نحث الدول الأعضاء المخلصة لقضية السلام في الشرق الأوسط على ألا تكافئ السلطة الفلسطينية على إخفاقها في مكافحة الإرهاب، وعلى أن تصوِّت ضد مشروع القرار المعروض على الجمعية. إن الآفاق السياسية قائمة. لقد وُضعت تفاصيلها في المفاوضات بين الأطراف، وفي بيان الرئيس بوش التاريخي وفي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولكن الضمان الوحيد للتخلص من الإرهاب والفساد

والطغيان في المستقبل هو التزام مطلق بالقضاء على هذه الشرور في الحاضر.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية): سأتحدث حول مسألتين. المسألة الأولى هي الأمم المتحدة من خلال التقرير موضوع هذه الجلسة. أما المسألة الثانية فهي القضية الرئيسية، بل قضية القضايا: فلسطين.

في شأن المسألة الأولى أقول إن هذا التقرير إن دل على شيء فإنما يدل على مدى التدني والضعف الذي آلت إليه هيئة الأمم المتحدة، وعلى مدى التبعية التي أصبحت عليها الأمم المتحدة. تقرير كالماء لا لون ولا طعم ولا رائحة له. تقرير ساوى بين الضحية والجاني. تقرير صيغ على نحو لم يعبِّر على الإطلاق لا عن الحقائق التي حدثت بالواقع، ولا عما صوّرته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأخرى بالقلم أو بالصورة. تقرير لم يعبِّر عن الضمير الإنساني، بل عبّر فقط عن مرجعية مستكتبيه الذين لا هم لهم إلا الحفاظ على مواقعهم في هذا المبنى ذي الثمانية والثلاثين دورا. هذا الشأن هو شأننا بعد اليوم مع هذا المبنى ومن فيه. وفي هذه المسألة أقول ما يلي:

أولا، إن ضعف الأمم المتحدة هو من ضعفنا نحن الأعضاء. إن الضعف ناتج عن الضعفاء. نحن ضعفاء. ولأننا كذلك، أضعفنا هذه الأمانة العامة.

ثانيا، إن بعض المسؤولين في دائرة الشؤون السياسية في هيئة الأمم المتحدة، تجردوا تماما من صفتهم الدولية في ممارستهم لأعمالهم. وصاروا يمارسون ويباشرون مهامهم طبقا لما يُملى عليهم من أسيادهم ومن مرجعياتهم، سواء تلك التي جاءوا منها أو تلك التي ينتفعون منها. وهذا أيضا ينبغي أن يكون له شأن في أعمالنا بعد اليوم.

نذكر جميعا أن الأمين العام كوفي عنان عندما عاد من بغداد قبل سنوات، استقبلته جموع موظفي الأمم المتحدة استقبال الأبطال في مدخل هذا المبنى. كان في ذلك إشارة قوية للغاية، وصورة بليغة للمرة، بأن من في الأمم المتحدة رأى في تلك الخطوة بداية لتحرير الأمم المتحدة من التبعية. لكن ما الذي عملناه نحن جميعا كأعضاء الأمم المتحدة؟ تركنا الأمين العام منفردا أمام الضغوط القوية للأقوياء. إننا لا نلومه بقدر ما نلوم أنفسنا نحن. ما الذي عملناه من أجل استقلالية الأمم المتحدة؟

إن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مظلة للضعفاء، وليس يدا تضرب بها القوى الكبرى باقي الضعفاء. إن الأمم المتحدة لم تعد مظلة، لأنها ضعيفة وغير قادرة على أن تظل حتى أمانتها. فكيف بها أن تؤمِّن ظلا لباقي أعضاء الأمم المتحدة؟ هذا الأمر سيكون له شأن في أعمالنا بعد اليوم. وسوف يجري وفد بلادي كل الاتصالات مع كل الوفود من أجل تقوية الأمم المتحدة، لأننا في حاجة إلى أمم متحدة قوية لا ضعيفة.

أما موضوع فلسطين فقد قُلنا مرارا ونكررها ولن نمل من تكرارها أبدا، لأن ما نقوله هو الحق، لا وجود في الكرة الأرضية عبر التاريخ – وعودوا إلى كل الخرائط قبل عام ١٩٤٨ إن شئتم – لا وجود لأرض في الكرة الأرضية جمعاء تحت اسم إسرائيل في أي يوم من الأيام، قبل عام ١٩٤٨. إسرائيل اسم نبي: النبي يعقوب. إنه ليس اسما لأرض. تلك الأرض اسمها فلسطين. وسكانها فلسطينيون من مسلمين ومسيحيين ويهود ممن عاشوا عليها عبر العصور. جاءها شارون من روسيا، وجاءها بيغين من بولندا وجاءتها غولدا مائير وشمعون بيريز من روسيا البيضاء، وجاءها نتنياهو من نيويورك، وهذا الذي تحدث قبلي جاءها من اليمن، أما رئيسه فهو من المغرب.

ما الذي جاء بهؤلاء من شتى الآفاق لاحتلال هذه البلاد؟ ما الذي يجمع بينهم سوى الدين؟ وهل يساوي الدين

الوطن؟ لكل منا أن يعبد الله بما يشاء. لكن لا يحق لأي أحد منا أن يحتل أرض غيره ويطرده منها. إذن قضية فلسطين قضية احتلال. ليست سوى ذلك. قضية فلسطين قضية واحدة. ليس هناك قضية اسمها جنين وقضية اسمها القدس وقضية اسمها الخليل وقضية اسمها اللاجئون وقضية اسمها المياه وقضية اسمها غزة. ما هذا العبث؟

لقد طلبوا من الفلسطينيين أو من سلطتهم كل شيء، فأعطتهم كل شيء. طلبوا منها التفاوض، قالت: حاضر. اذهبوا إلى أوسلو، ذهبت إلى أوسلو. اتركوا الأمم المتحدة، تركوا الأمم المتحدة. اذهبوا إلى واي بلانتيشن، ذهبوا إلى واي بلانتيشن. اذهبوا إلى واي ريفر، ذهبوا إلى واي ريفر. اذهبوا إلى كامب ديفيد، ذهبوا إلى كامب ديفيد. لا أعرف إن كانت هناك مواقع أخرى ملحقة بالواي، سوف يطلب منهم أن يذهبوا إليها أم لا. بعد ذلك، اخطبوا باللغة العربية، خطبوا باللغة العربية. اخطبوا باللغة الانكليزية، خطبوا باللغة الانكليزية. سموا الفدائيين إرهابيين، سموا الفدائيين بإرهابيين.

ما الذي تم بعد ذلك؟ قالوا لعرفات: عليك أنت نفسك الآن أن تتنحى. طبعا، لأنه بدأ في مسلسل التنازل. إلى أين قادهم مسلسل التنازل والضعف؟ طلبوا منه الآن أن يتنحى هو شخصيا وأن يختاروا هم رموزا عميلة لكي تنفذ لهم ما يريدون.

لقد احتُلت الضفة الغربية بالكامل، وفيها ما لايقل عن ٢٠٠ مستوطنة، تتراوح بين مدينة وقرية. وعملوا حول كل قرية فلسطينية قرى استيطانية من المهاجرين الذين جلبوهم من كل أنحاء العالم، بحيث عندما تتحرك أي قرية، تطوقها القرى الاستيطانية. أي أنها ليست محتلة ككل فقط، ولكن كل واحدة منها محتلة على نحو دائم وتحت الرقابة الدائمة.

هناك ٤,٥ مليون فلسطيني خارج فلسطين ممنوعون من العودة إلى بلادهم. هذه الأرض التي مُلِئَت بالمستوطنات لا يراد إعادتها. إذاً، لا شعب يعود ولا أرض تعاد. فما السلام الذي يتحدثون عنه؟ وكيف يمكن أن يتحقق؟ ما هذا الهراء الذي نعيشه؟ ما هذه المهزلة التي نحياها ونشاهدها بأم أعيننا؟

أتعرفون من أين جاء سكان جنين؟ جنين، كما علمتم، مخيم. لماذا هو مخيم؟ أين كان هؤلاء الناس قبل أن يتحولوا أو يسكنوا هذا المخيم؟ إنهم سكان فلسطين الأصلية التي احتُلت قبل عام ١٩٤٨. طُردوا منها، فسكنوا هذا المخيم بانتظار العودة إلى ديارهم، وإذا بهم يدمرون حتى في هذا المكان الجديد.

ويأتي هنا من يتكلم عن ١٢ مليون دولار، و ٥ ملايين دولار للمياه. إن الحرية لا تباع بالنقود، الحرية لا تباع بالمال ولا بالتبرعات ولا بالهبات.

هؤلاء الذين يسمونهم إرهابيين هم الفدائيون الحقيقيون. هم من سيخلدهم التاريخ. عمر المختار في بلادي، حاكمته إيطاليا على أنه إرهابي وخارج على القانون، أي قانون! قانون المحتل طبعا. وأُعدم في بلادي. عمر المختار هذا تحمل صورته الآن في بلادي ورقة النقد الأكبر قيمة. ليس لأن قيمته نقدية، لكننا خلدناه وخلدنا ذكراه وهو الحي، بينما موسوليني مات، وغراسياني مات وانتهيا. لكن عمر المختار ظل حيا بعد شنقه. ونسميه شيخ الشهداء. ويسمى باسمه شارع في كل مدينة عربية، بما في ذلك أكبر شارع في غزة المحتلة. ومانديلا كانوا يسمونه إرهابيا، لكنه الآن يمثل الضمير العالمي الحي. كل قادة الدول التي كانت محتلة كانوا يسمونهم إرهابيين أو متمردين أو مغاوير. وهاهم اليوم قادة ويقولون لهم أصحاب الفخامة ويبسطون لهم البساط الأحمر، ويتبادلون معهم التمثيل

الدبلوماسي. ليس حكما من هؤلاء المحتلين أو ممن وراءهم أن يقرروا من هو الإرهابي.

إن ما يجري اليوم في فلسطين أعطى الشرعية والمشروعية في المستقبل ليس للفلسطيني فقط بل للعربي، لتلك القوى المقاومة فقط. وهي التي سوف تحكم الوطن العربي في العاجل أو الآجل. ابشروا، أيها الأعضاء، ولتبشر الأمم المتحدة، وليبشر من يدعم إسرائيل بأن القادم الحتمي القريب والبعيد في المنطقة العربية هو قوى دينية لتردّ على التعصب الديني الذي يشهده العرب في فلسطين وفي غير فلسطين. وبعدئذ لن نسأل عن الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة عندئذ هي التي ستجري وراء هؤلاء. لن تعالج قضية فلسطين إلا علاجا واحدا، على أنها قضية احتلال. ونُنذِرُ إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة بالعودة إلى الصراط المستقيم وإلى الحق أو سينالها منا في الجمعية العامة، ببنود لجداول أعمال سوف نُقِرُّها، ما يعالج أوضاعها. إن لصبرنا حدوده، وإن لمجاملاتنا حدودها. هذا التقرير يجب أن يوضع في سلة المهملات، لا أن يناقش هنا لأنه أقل من مستوى النقاش.

السيد أبو الحسن (الكويت): نجتمع اليوم على أثر صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأحداث المروعة التي وقعت مؤخرا في جنين، وفي المدن الفلسطينية الأخرى، هذه الأعمال التي قامت بها قوة الاحتلال الإسرائيلية ضد سكان آمنين، عُزَّل، لا ذنب لهم، إلا استخدام حقهم المشروع بموجب المواثيق الدولية في مقاومة العدوان، ورفض الاحتلال، واسترجاع الحقوق الطبيعية في السيادة والحياة والعمل. وكانت المذبحة التي اهتزت لها مشاعر العالم بأسره من الفداحة ما دفع بمجلس الأمن إلى تفويض الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل فريق لتقصي الحقائق عالي المستوى، ضم في عضويته زعماء سابقين مرموقين، وأعلاما في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان.

وكما كان متوقعا من الجميع، رفضت إسرائيل، وهي السلطة القائمة على الاحتلال، والمتهمة بارتكاب هذه الجرائم، السماح لهذا الفريق بزيارة جنين، والقيام بمهماته، بينما أبدى الجانب الفلسطيني كامل الاستعداد لتسهيل مهمة الفريق، على الرغم من الحصار الذي كان مفروضا على قيادته، والتدمير التام لمؤسساته المدنية والعسكرية.

ونتيجة استمرار رفض إسرائيل، ورغم النداءات الدولية، اضطر الأمين العام للأمم المتحدة لسحب الفريق، الأمر الذي اعتبر نكسة أخرى لهيبة مجلس الأمن، وتحديا لصلاحياته. واعتبر الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الإنسانية سحب الفريق تنازلا لا تستحقه إسرائيل.

وعلى إثر ذلك قامت الجمعية العامة، بموجب قرار، بالطلب من الأمين العام إعداد تقرير بدون زيارة جنين والمدن الفلسطينية الأخرى، واعتمادا على المعلومات والروايات والتقارير التي تقدمها الدول المعنية والمنظمات الإنسانية العاملة في الأراضي المحتلة.

اليوم، ونحن نناقش هذا التقرير، وما احتواه من سرد لبعض الحوادث، وتكييف لأسبابها، الذي لا يتفق معه الجميع، ووصف لدوافعها، الذي يرفضه البعض، وخلط بين الحدث وسببه، ومساواة بين مسؤولية إسرائيل، السلطة المحتلة، وبين الشعب الفلسطيني، الضحية، الواقع تحت الاحتلال – أقول إننا ونحن نناقش هذا التقرير – يجب علينا أن ننطلق من أساس أنه يأتي نتيجة عدم تعاون إسرائيل بأي شكل من الأشكال مع الفريق المكلف، حتى في مجال تزويده برد مكتوب، كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة منها ذلك.

إن أخطر ما في ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية أنها لم تقف في جرائمها وتحديها للمجتمع الدولي عند تلك المذبحة، رغم هلع المجتمع الدولي منها وإدانته لها،

إنما استمرت القوات الإسرائيلية في نفس ممارساتها، وبدرجات متزايدة في قساوتها. ولعل أحد الأمثلة هو الهجوم البربري الذي تعرضت له مدينة غزة يوم ٢٢ تموز/يوليه الماضي، وراح ضحيته ١٥ قتيلا بينهم ٩ أطفال، وأكثر من ١٥٠ جريحا على إثر استخدام إسرائيل لطائرات مقاتلة، محملة بصواريخ مزودة بأطنان من المتفجرات للقضاء على مبنى سكني في وسط يعج بالمدنيين، وكل ذنب أولئك أن إسرائيل اشتبهت في أحد الفلسطينيين وأرادت استهدافه.

لا نتصور أنه يمكن أن يغيب عن ذهن أي مسؤول محلي أو إقليمي أو دولي أن الشعب الفلسطيني إنما يمارس حقا مقدسا ومشروعا، وهو حق الدفاع عن النفس والحياة والكرامة والوجود، وإن قيادته تستهدف تحقيق حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، من خلال المحادثات والحوار. ولكل ذلك دخلت مع إسرائيل في اتفاقيات ملزمة ما لبثت سلطة الاحتلال أن تنكرت لها بدوافع توسعية وعنصرية وتحت ذرائع واهية منها تحقيق الأمن لها ولمستوطناتها غير الشرعية. وتحججت من أجل ذلك بسعيها لمكافحة الإرهاب، وركبت موجته. كل ذلك قامت به إسرائيل بوسائل هي في عينها تمثل أقسى أنواع الإرهاب المدعوم بسلطة الدولة، وأدت بالتالي إلى القضاء على أي أساس للأمن والاستقرار. ولقد ولّدت هذه الممارسات اللاإنسانية والموغلة في استخدام القوة الغاشمة مشاعر الكراهية والانتقام، لأنها أوصلت الشعب الفلسطيني الأعزل والمقهور إلى درجة اليأس والإحباط وفقدان الأمل.

إننا نعتقد بأن إسرائيل شعرت ولا تزال تشعر بأنها تستطيع أن تفعل ما تشاء بدون أن يحاسبها أحد أو تردعها قوة أو توقع عليها عقوبة. وهي تفسر عجز مجلس الأمن وهيئات المجتمع الدولي الأخرى عن التصدي لسياساتها وعن إدانتها على أنه بمثابة تأييد ضمني لها، وتشجيع لممارسة المزيد منها. وبالتالي تشعر إسرائيل الآن، نتيجة الممارسات المطلقة لها، بأنها فوق القانون الدولي والإنساني.

إن الكويت، أمام هذه الحقائق والمواقف، تطالب بضرورة قيام الهيئات الدولية المعنية، وعلى الأخص مجلس الأمن، بواجباتها، صونا للأمن والسلام وحفاظا على هيبة المجلس وصلاحياته ومسؤولياته. وتطالب الكويت باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد منتهكي القانون الدولي والإنساني، ومرتكبي جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني، خصوصا وأن المحكمة الجنائية الدولية دخلت صلاحياتها ومسؤولياتها حيز التنفيذ.

لا يمكن أن نتصور أن العمليات العسكرية الإسرائيلية بمقدورها، مهما كانت قساوتها ومهما بلغ عدد ضحاياها، أن تحقق الأمن والسلام والاستقرار لإسرائيل، ناهيك عن منطقة الشرق الأوسط. إن وقفة تأمل من القيادة الإسرائيلية لنتائج جرائمها، وما جرَّته على المنطقة بإدخالها في دوامة مستمرة من الفعل وردة الفعل، وهو أمر طبيعي ومتوقع، يجب أن تقودها إلى نتيجة حتمية هي أن المدخل الوحيد لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل لن يأتي إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، استنادا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ السلام الذي تبنته الدول العربية منهجا وسياسة لها؛ السلام الذي كانت آخر صور التعبير عنه المبادرة العربية التي اعتُمدت في مؤتمر القمة في بيروت مؤخرا.

وحتى يتحقق ذلك على إسرائيل أن توقف جرائمها، وتوقف عمليات القتل غير المشروع والاعتقالات التسعفية، والتعذيب، والحصار، والتجويع. كما على إسرائيل الانسحاب الفوري من جميع المدن الفلسطينية والمراكز السكنية، وتفكيك مستوطناتها وعدم بناء الجديد منها. وحتى

يتولد شعور الثقة لدى الشعب الفلسطيني، فإن الكويت تطالب مجلس الأمن بإيفاد قوات فصل ومراقبة يكون لها مسؤولية على الأرض لحماية الشعب الفلسطيني، ولمساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاقيات الموقّعة بينهما.

إننا في الكويت، نؤمن بأن الشعب الفلسطيني هو أحوج ما يكون الآن إلى جميع أنواع الدعم والمساعدة المادية والفنية لرفع معاناته ومساعدته على التغلب على الآثار المأساوية التي لحقت به.

والكويت، إيمانا منها بذلك، بادرت بالقيام بمسؤولياتها الوطنية والعربية، سواء بمبادرات ذاتية أو تنفيذا لقرارات القمة العربية. كما سارعت الهيئات والمؤسسات والجمعيات الأهلية الكويتية بدورها الإنساني المعهود.

ختاما، إن وقوف المجتمع الدولي كله مع الضحية، وضد المعتدي، ليس انحيازا للشعب الفلسطيني، إنما هو تهيئة لفرص السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وخلق المناخ المواتي له، وزرع الثقة والأمل لدى الشعب الفلسطيني.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن ترحيبنا بانعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مجددا للنظر في التقرير المقدم من الأمين العام في الوثيقة A/ES-10/186، عن الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين وفي المدن الفلسطينية الأخرى خلال الفترة ما بين ٢ نيسان/أبريل و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

هناك اعتراف واسع النطاق بصدور هذا التقرير في ظل ظروف صعبة، وبأنه على أفضل الأحوال وصف من مصادر غير مباشرة لما حدث. ويؤسفنا أن بعثة الأمين العام لم تتمكن من زيارة الأراضي المحتلة نظرا لرفض السلطة القائمة بالاحتلال ذلك في آخر لحظة. ومع أن تقرير الأمين العام يتناول الأحداث التي وقعت بين ٢ نيسان/أبريل و ٢١ نيسان/أبريل، فإن المناقشات التي تجريها الجمعية العامة والقرارات التي ستتخذها بشأن هذا التقرير ستكون لها صلة أيضا بالإغارات التي شنتها إسرائيل في الآونة الأخيرة على مناطق أخرى من فلسطين، منها مدن رام الله وطولكرم وبيت لحم وجنين وغزة، والتي نجم عنها مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير للممتلكات.

وبالإضافة إلى تحديد طابع الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل وإلصاق المسؤولية بمرتكبيها، فإن هذه المناقشات معنية بمسائل أخطر شأنا. ولعلي أذكر ثلاثا من هذه المسائل. تتمثل الأولى في عدم مشروعية الاحتلال الأجنبي. فإسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية في مخالفة للقانون. ويكمن في ذلك السبب الجذري للعنف في الأراضي المحتلة. ويحظر ميثاق الأمم المتحدة الاستيلاء على الأراضي عن طريقة القوة. وبموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فإن إسرائيل ملزمة بالانسحاب من تلك الأراضي المحتلة. وبالرغم من هذين القرارين، تواصل إسرائيل احتلالها غير المشروع وبرامجها غير القانونية لتشييد المستوطنات، بل إنها أعادت احتلال المناطق الفلسطينية التي كانت قد جلت عنها تدريجيا بموجب عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويسلم الميثاق بموجب المادة ٥١ بحق الدول في الدفاع المشروع عن النفس، ولكن الأمين العام قد أصاب بإشارته إلى أن الدفاع عن النفس ليس صكا على بياض. ذلك أن الميثاق لا يعطي لسلطة الاحتلال الحق في قمع الشعب الواقع تحت احتلالها. فالشعب الرازح تحت الاحتلال هو في هذه الحالة صاحب الحق المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

وتتمثل المسألة الثانية في التزام الدول بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. فالمنتظر أن تحترم جميع الدول الأعضاء

قرارات المنظمة. وكما تنص المادة ٢٥ من الميثاق، فإن على كل دولة من الدول الأعضاء التزاما على وجه الخصوص بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتنتهك إسرائيل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعدة قرارات أخرى للمجلس تطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كما أنها فضلا عن ذلك مخالفة لقرارات المجلس التي تحظر على إسرائيل تغيير الخصائص الديموغرافية والمادية وغيرها من خصائص الأراضي المحتلة بما يتعارض مع القانون الدولي، وبصفة خاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وقد رفضت إسرائيل بالمثل تنفيذ قرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٠، الذي يطلب إجراء تحقيق مباشر في الأحداث التي جرت بمخيم جنين للاجئين وسائر المدن الفلسطينية.

أما المسألة الثالثة فتتمثل في انطباق اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من المعاهدات ذات الصلة المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. من الواضح أن جميع هذه الأحكام الخاصة بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان تنطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد أشير على نطاق واسع في وسائط الإعلام إلى أن الادعاءات السابقة بحدوث مذبحة في جنين لم تتأكد. ولكن التقرير، من ناحية أخرى، ورغم ما به من أوجه القصور، أكد حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الدولي أثناء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لمخيم جنين، منها إعدام المدنيين الأبرياء عن عمد، والتعذيب، والمعاملة المهينة، وغير ذلك من الجرائم. وقد أكدت هذه الانتهاكات تقارير مباشرة لمصادر مستقلة، منها منظمات من قبيل منظمة رصد حقوق الإنسان.

لا يوجد تعريف قانوني لكلمة ''مذبحة''، شأنها في ذلك شأن الكلمة ''إرهاب''. غير أن من الجلي أن ما حدث في جنين يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي يرقى إلى مرتبة جرائم الحرب. ولا يجوز الاقتصار على شجب هذه الانتهاكات الخطيرة، بل ينبغي أيضا المعاقبة عليها. ولا يجوز أن يوجد في القانون الدولي كيل بمكيالين أو بعدة مكاييل. ويجب على الجمعية العامة أن تحدد إطارا للإجراءات القانونية المناسبة التي تتخذ ليس فقط ضد مرتكبي هذه الانتهاكات وقادتهم، وإنما أيضا ضد مخططي هذه السياسات.

وفضلا عن التصدي للانتهاك المباشر والمحدد للقانون الإنساني، يجب على الجمعية أن تتصدى أيضا للتدابير التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا في الأراضي المحتلة، بما في ذلك العقاب الجماعي، والخنق الاقتصادي، ومضايقة المدنيين، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة للفلسطينيين رجالا ونساء وأطفالا.

لقد أعلن المجتمع الدولي الحرب على الإرهاب. وباكستان ملتزمة بتحقيق النصر في هذه الحرب. بيد أن الحملة على الإرهاب استغلت في الأراضي المقدسة وفي بعض الأماكن الأخرى مثل جامو وكشمير كذريعة لتبرير ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولمواصلة الاحتلال الأجنبي غير القانوني لتلك الأراضي. ومن الواضح أن هذا الاحتلال الأجنبي يشكل في حد ذاته السبب الجذري للإرهاب ولما تصفه القوى الاستعمارية في كثير من الأحيان بالإرهاب. فلا يمكن وصف كفاح شعب ضد الاحتلال الأجنبي بأنه إرهاب حتى لو كانت هناك أعمال إرهابية متفرقة. وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن أن تقدم هذه الأعمال الإرهابية الفردية مبررا لمواصلة الاحتلال الأجنبي غير القانوني، أو لرفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن، أو لارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان. نأمل أن تنعكس هذه الاعتبارات في مشروع القرار الذي ستعتمده هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

إن السلام الدائم لا يمكن أن تصنعه البنادق. وما لم تقم هذه الجمعية، والأمم المتحدة بأسرها، بفرض احترام مبادئ الميثاق من جديد؛ وما لم نضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ليس من قبل البعض، ولكن من قبل جميع الدول الأعضاء؛ وما لم نحدد بتراهة الجرائم التي ترتكبها الدول التي تحتل أراضي الغير بطريقة لا شرعية ونعاقبها عليها، فإن النظام الدولي المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة والمرتكز على مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعلى المساواة في الحقوق، وعلى حق الشعوب في تقرير المصير، فإن النظام الدولي هذا سينهار وسيترلق العالم إلى ''حالة هوبس''، بلا مجتمع أو حكومة أو أخلاق، حالة من الفوضى والصراع سيبتلي بها الأغنياء والفقراء والأقوياء والضعفاء على حد سواء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على قصر بيانه.

أود أن أسترعي الانتباه إلى أن لدينا قائمة بـ ٣٠ متكلما. ومراعاة لقيود الوقت،، أود أن أناشد المتكلمين أن يتوخوا الاختصار قدر الإمكان.

السيد العذبة (قطر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود باسم وفد بلادي أن أشكركم على إتاحتكم لي فرصة الحديث في هذا الموضوع الهام، وأن أعبر لكم عن بالغ سروري أن أراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة. ولا شك لديّ من أنكم بما لديكم من خبرة وحنكة وصبر ستضفون طابعا مميزا على إدارة هذه الجلسة.

على إثر توقيع إعلان المبادئ للحكم الذاتي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وما تلاه من مفاوضات ومبادرات، ظل موقف دولة قطر ثابتا وواضحا وهو أن يُفضي جميع ذلك إلى إحقاق الحق الفلسطيني والعربي من كافة جوانبه، وأن تجلس دولة فلسطين بيننا، عضوا كاملا في الأمم المتحدة، دولة ذات سيادة كاملة غير منقوصة، وعاصمتها القدس الشريف، استنادا إلى الشرعية الدولية.

نجتمع اليوم تحت ظروف دقيقة وصعبة للغاية. ولعل أبرزها الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، بسبب الاجتياح الإسرائيلي لها، والحصار التام وفرض حظر التجول الشامل لفترات طويلة على المدنيين، بل وفرض القيود والحظر على حركة الأفراد والمنظمات الدولية، ومراقبي حقوق الإنسان والصحفيين، وبسبب المجازر التي ارتكبت ضد أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جنين ومدينة نابلس وغيرها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي تحد سافر للمجتمع الدولي والقوانين والأعراف الدولية قامت إسرائيل بفرض الحصار على الرئيس عرفات والقيادات الشرعية المنتخبة من قِبل الشعب الفلسطيني. كما استهدفت أماكن العبادة، وكشفت عن وحشية أوجبت استنكار الغالبية العظمى من الدول، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك استنكار مسؤولي المنظمات الإنسانية الدولية والصليب الأحمر الدولي.

في يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، كما يذكر التقرير الذي أمامنا (A/ES.10/186)، بدأت إسرائيل عدوانها وقامت خلال ما سمته بعملية الدرع الواقي باحتلال رام الله وطولكرم وقلقيلية.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ احتلت القوات الإسرائيلية مدينة جنين ومخيم اللاجئين المتاخم لها، وأعلنتهما منطقة عسكرية مغلقة وفرضت حظر التجول عليهما و لم تنجل عنهما إلا بعد أن أبادت ما قدَّره مسؤولو المنظمات الإنسانية وغيرها بمئات الفلسطينيين، الأمر الذي يتناقض مع التقديرات الواردة في التقرير والتي تُقدر عدد الفلسطينيين الذين أبادتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتصديق كامل وتفويض تام من رئيس

نظامهم شارون، بما لا يتجاوز ٥٢ فلسطينيا. وحتى لو سلمنا جدلا بمغالطة التقرير للحقائق، وقبلنا بأن العدد لم يتجاوز ٥٢ فلسطينيا، نصفهم من المدنيين، فإن إبادتهم بتلك الطريقة الوحشية تبقى مجزرة جماعية شئنا أم أبينا. وانطلاقا من ذلك فإننا نعجز أن نُدرك أو نفهم الأسباب والدوافع التي جعلت التقرير يتحاشى كلمة ''المجزرة''، إذ جاء غفلا عنها.

وما أشبه اليوم بالأمس. فشارون، بطل مجزرة جنين، هو نفس شارون بطل مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان. إن الأمم المتحدة التي عبرت بقوة عن إدانتها للإرهاب، عليها أن تُعبر بنفس القوة والصدق عن إدانتها لممارسات شارون وللإرهاب الذي ترعاه الدولة والذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وعليها أن تُطالب بنفس الإلحاح الذي طالبت به في حالات أخرى معاقبة الأفراد الإسرائيليين المسؤولين عن هذه الجرائم كمجرمي حرب، خاصة وأن هذه المجزرة قد ارتكبت في نفس الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة تستكمل مفاوضات قيام المحكمة الجنائية الدولية.

إننا نلاحظ أن التقرير الذي كنا نأمل أن يُقدم لنا نظرة محايدة تعتمد على روايات من مصادر محايدة وموثوق بها، اعتمد اعتمادا كليا، وفي كثير من أجزائه، على رواية الحكومة الإسرائيلية، وقدمها في سياق موثوق، بدلا من الاعتماد على روايات الجهات المحايدة من المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان التي كثيرا ما اتفقت مع الرواية الفلسطينية. ونلاحظ أن بعض الفقرات من التقرير تُسوي وتوازن بين المقاومة الفلسطينية التي اعتمدت على البنادق والحجارة والعنف الإسرائيلي الذي اعتمد على الطائرات والصواريخ والدبابات ومدافع الهاون والجرارات ... إلخ من الأسلحة الميدانية الثقيلة.

باختصار إن التقرير به مفارقات كثيرة. وفي اعتقادنا أنه اعتمد كثيرا على روايات الحكومة الإسرائيلية وطفف من شأن روايات السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية والإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، مما يجعله غير متوازن وهاضما لحق الفلسطينيين. وفي رأينا أنه كان يجب أن يكون هناك إصرار شديد على وجوب التزام إسرائيل بالتعاون مع فريق تقصي الحقائق حسب قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، بدلا من التسرع بحل الفريق من جانب واحد. يقيننا أنه لو سمح لفريق تقصي الحقائق بالذهاب وأداء مهمته، لكانت الصورة اليوم غير الصورة التي عكسها التقرير الذي أمامنا.

إن التعنت الإسرائيلي الرافض لكل نداءات المجتمع الدولي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية يُهدد بتآكل فرص السلام في المنطقة، ويتطلب وقفة حازمة من قبل المجتمع الدولي في مواجهة هذا التعنت.

إننا بدأنا، منذ عدة أعوام، نعمل على مراجعة المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة. ولا بد أن نُسجل من هذا المنبر قناعتنا التامة بالدور الأساسي الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسة العريقة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الرفاهية للإنسان. وحتى يتسنى للأمم المتحدة القيام بدورها المناط بها كاملا لا بد من احترام الميثاق الذي يحكمها.

إننا نأبى أن تكون قرارات مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين مزدوجة المعايير. فطبيعة ممارسات هذه المنظمة تقتضي حيادية صارمة. وحفظ الأمن والسلم الدوليين مبدأ لا بد من تطبيقه على الجميع، بما فيهم إسرائيل. أما أن يُعاني الشعب الفلسطيني والشعب العربي في الجولان المحتلة والجنوب اللبناني معاناة فائقة بسبب قرارات مهزوزة وقاصرة، فهذا أمر لا يمكن غض الطرف عنه.

السيد بوعلاي (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا في البداية أن أتقدم لكم بالشكر والامتنان على عقد هذه الجلسة الطارئة للجمعية العامة لبحث الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

نحن في البحرين ندين العنف والإرهاب بجميع أشكاله وصوره. لكننا في نفس الوقت نفرق بين ذلك وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها خصوصا المحتلة منها، وهذا حق مشروع أجازته المواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة. وليس أدل على ذلك من وجود لجنة رئيسية للجمعية العامة ضمن لجانها الست هي اللجنة الرابعة التي تبت في مصير الأراضي والشعوب المحتلة. وما الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا مثل حي على ذلك، حيث نستطيع أن نميز بينه وبين الحالات الأخرى لتواصل سقوط الضحايا بصورة يومية منذ عام ١٩٤٨.

من مآسي الشعب الفلسطيني ما حدث في مخيم جنين، حيث استشاط الضمير العالمي غضبا للضحايا الذين سقطوا من الفلسطينيين. وتمثل ذلك الغضب في التجاوب التلقائي للأمين العام للأمم المتحدة حيث بادر، بعد الاتصال بمجلس الأمن المعني بالسلم والأمن الدوليين، باختيار ثلاثة شخصيات مشهود لها بالنزاهة والجدية والحياد، وذلك ليكونوا لجنة تحقيق تذهب إلى المخيم لتعاين عن كثب ما حدث وتسأل عنه كل من يهمه الأمر.

استبشر المجتمع الدولي بمبادرة الأمين العام التي أتت كنتيجة طبيعية لمركزه الهام في المنظمة الدولية، تماما كما تصرف الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي بالنسبة لما حدث في قانا. واعتقد الناس أن الأمور ستسير بشكل طبيعي في الخط المرسوم لها في مثل هذه الظروف. علما بأنها ليس المرة الأولى ولا الثانية ولا الثالثة التي يرسل فيها الأمين العام لجنة تحقيق إلى موقع ما لمعاينة نتائج حدث ما. لكن إسرائيل رفضت الموافقة على تشكيل اللجنة، وبالتالي رفضت السماح لها بدخول الأراضي المحتلة. وكان المجتمع الدولي يتمنى عكس ذلك حتى تظهر حقيقة ما حدث. ولا ندري ماذا كانت إسرائيل تخشى في هذا الصدد. كما أننا لسنا هنا بصدد الخوض في الأسباب والمسببات بقدر ما تهمنا فكرة تكوين اللجنة وبالتالي إرسالها إلى موقع الأحداث في مخيم جنين.

وبعد رفض استقبال أعضاء اللجنة بينما كانوا يحزمون حقائبهم في جنيف للتوجه إلى الأراضي المحتلة، لم ييأس الأمين العام الذي لا يزال مقتنعا بأن تقريرا عما حدث لا بد أن يُكتب ولو بدون لجنة. وهذا إحساس بالمسؤولية يمليه عليه منصبه الحساس. فكان أن بدأ اتصالاته من خلال مبعوثيه ومعاونيه وغيرهم، فصدر في نهاية المطاف تقريره المنشور في وثيقة رسمية للجمعية العامة.

وربما جاءت الاستنتاجات والملاحظات دون التوقعات. ولا ندري ما إذا كان مرد ذلك إلى محدودية مصادر المعلومات التي استند إليها التقرير نتيجة تعذر السماح بالقيام بتحقيق دقيق وشامل يُظهر حقيقة ما جرى. وهذا ما دعت إليه منظمة العفو الدولية في بيانها الصادر في ١ آب/أغسطس الجاري. إننا، على الرغم من ذلك نحيي مبادرة الأمين العام التي أصر عليها منذ البداية حتى الآن. نحن ندرك أن القضية الفلسطينية، مقرونة بموضوع الاحتلال الإسرائيلي غاية في التعقيد، لكن الحق المشروع للنضال ضد الاحتلال شيء لا يختلف عليه إثنان ينشدان السلام العادل. لذا فإن مساواة السلطة المحتلة بمن يعاني من الاحتلال شيء لا يجاور العدل مهما كثرت المبررات لتلك المساواة.

الشعب الفلسطيني المحتلة أراضيه ينظر إلى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ وقبله كملاذ أخير ووحيد لإنصافه ورفع الظلم والاحتلال عنه. ومن هنا تطلعه إلى توخي

المنظمة لقواعد العدل، تمشيا مع ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة إلى أن يأتي اليوم الذي يتخلص فيه من الاحتلال الإسرائيلي وينشئ دولته المستقلة. وتزداد لدى الفلسطينيين يوما بعد يوم صعوبة إنشاء هذه الدولة بسبب الهدم الإسرائيلي المتعاقب لما قد يصلح من بنية تحتية لبناء تلك الدولة.

هذا هو السياق الذي يندرج فيه مشروع القرار الفلسطيني المعروض على الجمعية العامة، والذي نرجو أن يحظى بالتأييد من قبل الدول الأعضاء.

السيدة إلهام أحمد (السودان): يود وفد بلادي الإشارة أولا إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/ES-10/186 الأحداث التي وقعت مؤخرا في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى، استجابة لقرار الجمعية العامة المتخذة في أيار/مايو الماضي.

وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم بأسمى آيات الشكر للسلطة الوطنية الفلسطينية على تعاونها المثمر والإيجابي لتوفير المعلومات الضرورية التي ساعدت في إعداد التقرير. كما نشكر الاتحاد الأوروبي والحكومات ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين والمؤسسات المختلفة التي أسهمت في الإدلاء بالمعلومات الهامة التي تضمنها التقرير.

يجدد وفد بلادي إدانته بشدة لأسلوب التعالي الذي ظل ديدن إسرائيل، وعدم تعاونها مع المجتمع الدولي برفضها التام الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، والذي تمثل في عدم استقبالها لفريق تقصي الحقائق، الذي شكله الأمين العام، والذي حُل بدوره، للأسف، نتيجة لهذا الصلف والغرور الإسرائيلي، الذي لم يجد العقاب الرادع. وإمعانا في تحدي وإذلال المجتمع الدولي، رفضت إسرائيل الاستجابة لطلب الأمين العام لتزويده بما يُعينه من معلومات لإعداد التقرير المشار إليه.

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام، يود وفد بلادي إبداء الملاحظات التالية. أولا، إن التقرير، للأسف البالغ، قد جاء متأخرا عما كان متوقعا ودون أن يتضمن الاستنتاجات المرتقبة أو أية توصيات محددة. ثانيا، إن التقرير يستند على منطق معوج مجاف للحقائق التي يشهد عليها العالم ويشاهدها يوميا عبر شاشات التلفزة. ثالثا، إن التقرير يصور الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي وكأنها مجرد رد فعل طبيعي لما يصفه التقرير بـ ”أنشطة العنف الفلسطينية“، ويتجاهل بذلك المسببات الأساسية، وهي الاحتلال الواقع والوارد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وبذلك يكرس هذا التقرير للأسف نهجا شاذا، بل ومبتدعا، في التعامل مع القضية الفلسطينية التي ظلت على مدار تاريخ هذه المنظمة تُعامل باعتبارها قضية احتلال أجنبي بواسطة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. رابعا، إن التقرير يصور أعمال المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني باعتبارها أنشطة إرهابية. خامسا، إن التقرير، ولدهشتنا البالغة، يساوي بين الضحية والجلاد ويضع الممارسات الدموية للسلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال على قدم المساواة مع الحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة ذلك الاحتلال. أخيرا، جاء التقرير غير متوازن ومنحازا لاعتماده بشكل مكثف على الاقتباس من مصادر إسرائيلية، بالرغم من رفض إسرائيل التعاون في إعداده. لا غرابة إذن أن ترحب إسرائيل بهذا التقرير.

تتصاعد الأحداث يوما إثر يوم نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية المحتلة. وقد عمدت إسرائيل منذ آذار/مارس الماضي على تجاهل جميع النداءات الدولية وقرارات الشرعية الدولية، ضاربة بها عرض الحائط، غير آبهة بها. وطفقت قواتها العسكرية ترتكب جرائم وفظائع تقشعر لها الأبدان في حق الشعب الفلسطيني الأعزل وحق نسائه

وشيوخه وأطفاله. وكان آخرها ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي من قصف جوي لحي سكني في مدينة غزة في ٢٣ تموز/يوليه المنصرم مما أدى إلى سقوط الشهداء والجرحى من المدنيين، الذين كان معظمهم من الأطفال، منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

الواضح أن إسرائيل تعتبر نفسها فوق القانون ولا تعبأ بالشرعية الدولية. وهي تتعمد إذلال الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، بما فيها مجلس الأمن والنيل من هيبتها.

ونحن هنا نتحدث أمام حالة فريدة. فهل يا ترى ستتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها الأخلاقية وفرض قرارات حاسمة تضع حدا للاستهتار الإسرائيلي بعد فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته؟ أم أن إسرائيل ستثبت فعلا أنها فوق القانون وستمارس غطرستها المعتادة التي ليس لها من رادع.

نقول مجددا، ولا نمل الحديث، إن الطريق الذي يحقق الأمن لإسرائيل هو إنهاء الاحتلال والانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ختاما، إننا ندعو من منبر الجمعية العامة الدول المحبة للسلام أن تقف بقوة لحمل إسرائيل على الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية حتى نستطيع المحافظة على هيبة هذه المؤسسة. وعلى المجتمع الدولي التحرك الفوري لتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ولتحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يساور الاتحاد الروسي قلق بالغ إزاء الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل. الحالة تتصاعد خارج نطاق السيطرة، حيث يُقتل الناس من كلا الجانبين، وهناك أزمة إنسانية تنشأ في الضفة الغربية وغزة. فخلال اليومين الماضيين فقط قُتل وأصيب عديدون بجروح في معارك نارية وتفجيرات. ومثل هذه الأعمال غير القانونية لن تزيد من عدد الضحايا فحسب، بل ستفضي أيضا إلى أزمة في الأراضي الفلسطينية، ولن تعمل على تحسين الحالة. ويتعارض هذا بالطبع مع تطلعات دول المنطقة إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط.

والأعمال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية لا تساعد على ضمان السلم والأمن لإسرائيل. إنها ببساطة تشكل مثالا آخر على استخدام القوة والأعمال غير القانونية. وتعكس هذه الأعمال أيضا الرغبة في ما يمكن أن نسميه الانتقام لأفعال سابقة. من الضروري أن يتم تحديد التدابير التي يمكن اتخاذها لإنهاء الهجمات الإرهابية. ومن الضروري أيضا أن تبذل الحكومة الإسرائيلية جهودا من أجل تحقيق الانفراج. فلا يمكن وقف دوامة العنف في المنطقة إلا بهذه الطريقة. إننا ندعو كلا الجانبين إلى إنهاء إراقة الدماء وتجنب استخدام الأعمال الإرهابية ومحاولة متابعة المبادرات المختلفة التي تم طرحها ورفض دوامة العنف القائمة على الكراهية من كلا الجانبين.

وفي هذا الصدد، يطيب لنا أن نشير إلى أن إسرائيل قررت الامتناع عن توجيه ضربات معينة وتخفيف أو تعديل القوانين التي تعيق حركة الفلسطينيين. ومن الضروري أن نبحث فيما يمكن عمله في مجال الأمن حتى تستطيع إسرائيل وفلسطين العمل معا وإقامة حوار قبل كل شيء. وبصفة روسيا عضوا في ''المجموعة الرباعية'' وأحد راعي عملية السلام، فهي على اقتناع بأن الإسرائيليين والفلسطينيين ينبغي أن يبذلوا قصارى جهدهم لوقف العنف وتهيئة مناخ من الهدوء يمكن أن تحدث فيه تطورات تفضي إلى السلام.

وبوصف الاتحاد الروسي عضوا في ''المجموعة الرباعية''، فهو يود أن يقدم دعمه الكامل لحل الصراع بين فلسطين وإسرائيل على أساس من قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وبناء على مفهوم قيام دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وديمقراطية تعيشان سويا جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونحن نأخذ بعين الاعتبار أهمية العدد المتنامي من الجهود الدولية لدعم عملية إصلاح الهيئات الفلسطينية ذات السلطة في إطار الإعداد لقيام دولة على أساس جملة أمور منها، خطة ١٠٠ يوم الفلسطينية.

ونود أيضا القول إن التقدم في ميادين الإصلاح والأمن والوضع الاقتصادي والأحوال الإنسانية ينبغي إحرازه وفقا لما هو منصوص عليه في بلاغ نيويورك المشترك للمجموعة الرباعية. وإن إسرائيل مطالبة بالإسهام في نجاح إصلاح الهيئات الفلسطينية والتخفيف من معاناة الفلسطينيين. ويجب على إسرائيل اتخاذ تدابير فورية لتخفيف حدة الحصار الداخلي للمناطق الفلسطينية. ويجب تقديم المعونة المالية ويجب السماح لموظفي الهيئات الدولية والإنسانية بالوصول إلى تلك المناطق. ويجب تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية.

وروسيا، بالتنسيق مع أعضاء المجموعة الرباعية الآخرين ومع الحكومات العربية، ستواصل العمل في المنطقة بغية دفع الجيران من بلدان المنطقة إلى استئناف الحوار السلمي لحل كل المشاكل الحالية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): يود وفدي أن يعبّر عن تقديره للرئيس لاستجابته السريعة لعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٠. ونعتقد أن معظم الوفود التي تحدثت أو ستتحدث أمام هذه الجلسة لن تكتفي بالإشارة إلى ما ارتكبته إسرائيل من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وللمشاعر الإنسانية إزاء ما حدث في مخيم جنين في شهر نيسان/أبريل الماضي، بل ستتحدث حول استمرار هذه الأعمال الإسرائيلية حتى الآن، التي تتنافى مع كل ما توافق عليه المجتمع الدولي طيلة العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، تلك الأعمال التي تنتهك الصكوك الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة.

لقد وصفت منظمة رصد حقوق الإنسان التقرير الذي أصدرته الأمانة العامة للأمم المتحدة بأنه: ''كان فاشلا لأنه لم يتفحص الأعمال التي قام بها الجنود الإسرائيليون''. وتضيف هذه المنظمة قائلة: نشعر بخيبة أمل شديدة لأن التقرير لا يقدم أية مقترحات تقوم على الوقائع إزاء ما حدث في جنين. وقد ذكرت هذه المنظمة، إضافة إلى منظمات كثيرة أخرى قالت ذات الشيء، إن ''القوات الإسرائيلية قامت بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. يصل بعضها إلى مستوى جرائم حرب''. ونحن نقول إنها جرائم حرب.

إن ما يدعو للأسف حقا هو أن إسرائيل تمكنت هذه المرة أيضا من الالتفاف على القانون الدولي والتهرب من أحكامه والإفلات بجرائمها. فمنذ البداية رفضت إسرائيل التعامل مع قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، على الرغم من أن الرسائل التي وجهها الأمين العام إلى مجلس الأمن تشير إلى أنه خلص إلى اقتراحه القاضي بإرسال لجنة تقصي الحقائق إلى مخيم جنين بعد التشاور مع الحكومة الإسرائيلية. وقد أكد الأمين العام ذلك مرة أخرى في الفقرة الثالثة من تقريره A/ES-10/186 الصادر بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ولا بد لنا أن نشير إلى أن إسرائيل لم تستبح كافة القيم والمعايير الدولية لتبرير عدم قبولها لاحقا بلجنة تقصي

الحقائق فحسب، بل إنها شنت هجوما لا هوادة فيه على أعضاء الفريق الذي أنشأه الأمين العام والذي ضم شخصيات دولية معروفة بنزاهتها واستقامتها ومعرفتها العميقة بالقانون الإنساني الدولي. وعندما استجاب الأمين العام لطلبات الحكومة الإسرائيلية بتعيين ضباط إضافيين مختصين بالمسائل العسكرية، ناورت إسرائيل وضربت بكل مقترحات الأمين العام ومجلس الأمن عرض الحائط. وعلى الرغم من كل هذه الصفعات التي وجهتها إسرائيل للشرعية الدولية وللأمم المتحدة نرى أن هذا التقرير يتجاهل الإشارة إلى عدم تعاون إسرائيل مع الأمانة العامة لتنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، ولم يشر أيضا إلى عدم تنفيذ إسرائيل لأحكام قرار الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. بل إن التقرير المطروح بين أيدينا يأخذ دون أي مبرر بوجهة النظر الإسرائيلية في كثير من فقراته، على الرغم من أن وجهات النظر هذه لم تبلغ بشكل رسمي إلى الأمم المتحدة، وإنما كانت عبارة عن غوغائية إعلامية إسرائيلية لتبرير ما قامت به من قتل وإجرام وتدمير في الضفة الغربية وغزة. وهذا الأمر ما زال يحدث حتى هذه اللحظة.

لقد أدت الأعمال التي قام بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مقتل ما يزيد عن ١ ٧٠٠ فلسطيني حتى الآن. ولم يترك الجيش الإسرائيلي أيا من أساليب الدمار الوحشي التي اتبعت في الحربين العالميتين في القرن الماضي إلا ومارسها. وما نتحدث عنه من تدمير للمنازل، وتشريد لآلاف العائلات، واستخدام لأسلحة التدمير والقتل المتقدمة، بما فيها طائرات إف - ١٦ وطائرات الهليكوبتر المحملة بالصواريخ والمدافع والدبابات، ما زال قائما أيضا حتى هذه اللحظة لمن يريد التأكد. فما هو مبرر أن تغزو حوالي ١٥٠ دبابة إسرائيلية يوم الجمعة الماضي مدينة صغيرة بحجم مدينة نابلس لتدمر المنازل على رؤوس أصحابها ولتقتل حوالي ١٠ من الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيين الأبرياء الآخرين وتعتقل الشبان وتستخدم كل طرق الإهانة والإذلال لأبناء الشعب الفلسطيني، ضاربة عرض الحائط بكل القيم الإنسانية والمعايير والقوانين الدولية؟

أشار تقرير الأمين العام بحياء في عدد من فقراته إلى ارتكاب الجيش الإسرائيلي لأعمال قتل غير مشروعة، واستخدام دروع بشرية، واستعمال القوة بصورة غير متناسبة، وعمليات اعتقال وتعذيب تعسفية، ومنع العلاج الطبي والمساعدة الطبية عن المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في مخيم جنين والمدن والقرى الفلسطينية الأخرى، الأمر الذي يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية. ألا يشكل ذلك من حيث المبدأ انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وخاصة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب؟ وماذا يعني تجاهل التقرير بصورة متعمدة الإشارة إلى أن إسرائيل قد ارتكبت بالفعل جرائم حرب تنطبق عليها كافة المعايير والمواصفات التي تنص عليها الصكوك ذات الصلة في القانون الإنساني الدولي؟ إن الأمم المتحدة، كوديع لهذه الصكوك ولصكوك القانون الدولي العام، إضافة إلى عدد من الدول الأخرى، مسؤولة عن الحفاظ على التزام جميع الدول إزاء هذه الصكوك. ونعتقد أن أي تهاون في ممارسة هذه الرقابة من شأنه أن يفتح الطريق واسعا أمام إسرائيل ومن يرغب في اتباع نهجها الآن أو مستقبلا لتدمير ما بنته البشرية على طريق وضع قيود واضحة يجب عدم تجاوزها من قبل أية جهة كانت.

وبرأينا، كان من الأجدى لواضعي هذا التقرير أن يبحثوا في أسباب وأبعاد ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والكامنة أساسا في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن الدولي ولمبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. إن هذه القرارات وهذه الصكوك هي المعيار الحقيقي لمدى الالتزام بالشرعية الدولية. كما أنه لا يجوز ولا يحق لأي كان أن

يوازن بين الضحية والجلاد، بين من يحتل الأرض ويقمع الشعب ويدمر البيوت ويسفك الدماء، وبين من يدافع عن أرضه وكرامته وحريته. إن الجيش الإسرائيلي هو الذي اقتحم مخيم جنين، وكان من حق اللاجئين الفلسطينيين في هذا المخيم وفي غيره من الأراضي التي تُقتحم الدفاع عن بيوتهم وحياة أبنائهم، بعكس ما يشير التقرير وهذا الحق ليس من عندنا، بل هو حق كفلته المواثيق الدولية، وتاريخ نضال الشعوب.

تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن ضياع ما يزيد عن ١١ عاما من الجهود المبذولة للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط. وقد أصبح المجتمع الدولي على دراية كاملة بأن السبب الأساسي يعود إلى رغبة إسرائيل المعلنة باستمرار احتفاظها بالأراضي العربية المحتلة وتجاهلها لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ولمبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام التي تبنتها القمة العربية في بيروت، وهي المصدر الأساسي والحل الرئيسي للسلام وللصراع العربي الإسرائيلي.

إن سوريا تؤكد أمام هذه الدورة الاستثنائية الطارئة أن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه هو السلام العادل والشامل بكل مقوماته والمستند إلى قرارات الشرعية الدولية، بما يعني زوال الاحتلال وانسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ على كل الجبهات، وإقرار حق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، لا تصفية هذا الشعب وتصفية حقوقه. ويعرف العالم أن موقفنا هذا موقف حق، وأن حكومات إسرائيل، ولا سيما حكومتها الحالية، بنهجها لإدامة الاحتلال وقتل الأبرياء، ورغبتها في قضم الأراضي العربية والتوسع وبناء المستوطنات، هي المسؤولة عن إحباط كل المساعي الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

لقد دأبت إسرائيل على ارتكاب مثل هذه الجرائم منذ عام ١٩٤٨، ولا نعتقد أن مجزرة مخيم جنين ومجزرة قطاع غزة التي وقعت قبل أيام قليلة، وهناك مجازر مستمرة، ولن تكون الأخيرة في سجل المجازر والجرائم الإسرائيلية. إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يؤثر على ثقتنا في أن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف قادرا على الانتصار لمبادئ الحق والعدالة والسلام. وقد قال السيد بيتر بوكهارت من منظمة رصد حقوق الإنسان: ''الأمم المتحدة لا يمكن لها أن تكون فخورة بهذا التقرير''.

السيد شترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تود النرويج أن تشكر الأمين العام على الجهود التي بذلها لجمع المعلومات بشأن الأحداث التي وقعت في جنين وغيرها من المدن الفلسطينية هذا الربيع، سواء من خلال مبادرته التي أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وإنشاء فريق لتقصي الحقائق، أو من خلال التقرير الذي أعده عملا بقرار الجمعية العامة.

وقد اعتمدت مبادرة إنشاء فريق لتقصي الحقائق بشأن جنين بقرار اتخذه المجلس بالإجماع. وتعرب النرويج عن عميق أسفها لعدم إبداء إسرائيل استعدادا للتعاون مع فريق تقصي الحقائق. وتتفهم النرويج قرار الأمين العام بحل هذا الفريق. بيد أن من دواعي أسفنا الشديد أن اتخاذه القرار المذكور كان ضروريا. وما زلنا نرى أن الحصول على معلومات دقيقة قدر الإمكان عما حدث بمخيم اللاجئين في جنين كان من شأنه أن يحقق مصلحة جميع الأطراف، الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي.

فليس هذا التقرير المعروض علينا سوى بديل عن التقرير الذي كان من المفروض أن يقدمه فريق تقصي الحقائق الذي تم حله. وتأسف النرويج لأن حكومة إسرائيل اختارت مرة أخرى ألا تتعاون مع الأمم المتحدة. وبالرغم

من ذلك، فإن التقرير يعطي دلالات وحقائق واضحة عما حدث في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى في الضفة الغربية. وإننا نعرف من التقرير ووسائط الإعلام أن المليشيات الفلسطينية قد استخدمت المدن والقرى الفلسطينية كمخابئ للتخطيط لهجمات إرهابية فظيعة وتنفيذها ضد إسرائيل والإسرائيليين. ويؤكد التقرير أيضا على أن الفلسطينيين أسسوا قواعد عسكرية في المناطق المكتظة بالسكان. وقد نددت النرويج مرارا بالأعمال الإرهابية الفلسطينية. إن العنف والعنف المضاد والإرهاب لا يمكن أن يقدم حلا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويؤكد التقرير على مسؤولية السلطة الفلسطينية، بموجب القانون الدولي، عن حماية المدنيين الإسرائيليين من الهجمات، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، التي تصدر من مناطق خاضعة لسيطرتها الأمنية.

غير أن التقرير يعطي أيضا دلالة واضحة على أن الرد الإسرائيلي على الهجمات الإرهابية الفلسطينية لم يكن متناسبا. إن استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان ليس مقبولا. لقد أدى إلى خسائر عالية بين المدنيين. وتسبب كذلك في تدمير واسع النطاق وغير مقبول للممتلكات الفلسطينية، وكذلك إلى دمار واسع الانتشار للقدرة المدنية للسلطة الفلسطينية. ويبين التقرير أيضا أن إسرائيل منعت وصول موظفي المساعدة الإنسانية والطبية إلى مناطق العمليات وأن هؤلاء الموظفين استهدفتهم قوات الدفاع الإسرائيلية. هذا غير مقبول. ولا يسعنا إلا أن ننتقد بشدة ما أفادت به التقارير من تقييد إسرائيل لحركة الموظفين الدوليين، بما في ذلك حركة مراقبي حقوق الإنسان والصحفيين.

إن الأحداث في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى هذا الربيع، وأيضا الهجمات الإرهابية العديدة المروعة على إسرائيل والإسرائيليين، توضح مرة أخرى ما نعرفه جميعا: لا يمكن حسم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالأسلحة والحرب.

وتحث النرويج السلطة الفلسطينية على أن تمتثل بصورة صارمة للقانون الدولي سواء في مكافحة الإرهاب أو في حماية المدنيين. وتحث النرويج السلطة الفلسطينية على أن تبذل قصارى جهدها لمنع مزيد من التفجيرات الانتحارية. وتشجع النرويج جهود الإصلاحات الجدية التي تقوم بها الحكومة الفلسطينية. والنرويج مستعدة للإسهام في عملية الإصلاحات سواء كعضو في فرقة العمل المستقلة المعنية بالإصلاحات أو على الصعيد الثنائي. وتحث النرويج إسرائيل على التعاون مع السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتنفيذ الإصلاحات وكفالة نجاحها. وينبغي لإسرائيل أن تكف عن سياستها المتمثلة في النقل القسري للأشخاص المحميين وينبغي أن تحجم عن العقاب الجماعي، بما في ذلك أعمال الإغلاق القاسية وهدم المنازل الفلسطينية، وهي إجراءات تتناقض والتزامات إسرائيل الدولية.

وبالإضافة إلى التركيز على أمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، يجب أن نركز الآن على إعادة العملية السياسية إلى مسارها. إن الحوادث اليومية يجب ألا تؤثر على الاستراتيجية الأوسع الرامية إلى جلب الأطراف مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات. وتؤيد النرويج بقوة جهود ''المجموعة الرباعية''، بما في ذلك كيفية تنفيذ الرؤية المحددة في خطاب الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه لدولة فلسطينية.

إن تقرير الأمين العام شهادة على مأساة. جنين لم يكن فيها فائزون، بل خاسرون فقط. وتحث النرويج الأطراف على استئناف العملية من أجل تحقيق تسوية عادلة شاملة دائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن،

وضمن حدود معترف بها دوليا بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد بنيتز فرسون (كوبا) (تكلم بالأسبانية): أكد الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢ أيار/مايو والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/511)، أنه يتعذر إعداد تقرير كامل عن الأحداث في جنين بدون التعاون الكامل للطرفين وزيارة للمنطقة التي وقعت فيها تلك الأحداث. ولم يتحقق أي من هذين الشرطين. فإسرائيل تجاهلت بشكل فاضح قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ورفضت استقبال فريق تقصي الحقائق الذي كان على أهبة الاستعداد للسفر إلى جنين. وفضلا عن ذلك، لم تستجب إسرائيل قط لطلب الأمين العام بالتعاون في إعداد التقرير بشأن الأحداث في جنين ومدن فلسطينية أخرى.

ولهذه الأسباب، فإن التقرير (A/ES-10/189) الذي أعده الأمين العام، بموجب القرار دإط - ١٠/١٠، والذي نرحب بتقديمه، يعاني من شوائب خطيرة. وهذه الشوائب معترف فيها في التقرير ذاته. لكن مناورات إسرائيل لمنع كشف الحقائق ذهبت سدى. إن الأعمال التي اقترفت في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى ستسجل كصفحة سوداء أخرى في التاريخ الرهيب للاحتلال اللاشرعي للأراضي الفلسطينية.

إن النفاق وازدواجية المعايير ما زالا سائدين، يحميهما امتياز حق النقض في مجلس الأمن، امتياز عفى عليه الزمن وغير ديمقراطي. ولولا استخدام الولايات المتحدة ٢٥ مرة حق النقض بشأن قضية فلسطين والتهديدات التي لا تحصى باستخدام حق النقض، الذي من خلاله عمل هذا البلد على شل مجلس الأمن حول هذا البند، لما كان تاريخ الشرق الأوسط الحديث على ما عليه. وبدون دعم الولايات المتحدة المالي لإسرائيل ومدها بالأسلحة لما وقعت هذه الحرب.

مرة أخرى نقول إن الولايات المتحدة ينبغي أن توقف دعمها المالي للأغراض العسكرية وإمداداتها العسكرية لإسرائيل، بما في ذلك الدبابات والمروحيات والقذائف والطائرات المقاتلة التي تستخدم ضد المدنيين، مثل إف - ١٦ التي قصفت مؤخرا منطقة سكنية في غزة، بدون أن ينبس مجلس الأمن بكلمة من الإدانة.

إن إرهاب الدولة الذي تطلق له إسرائيل العنان يجب أن يتوقف. إن الانتهاكات المنهجية السافرة الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الحياة للشعب الفلسطيني، يجب أن تتوقف. إن القمع والتعذيب وهدم المنازل يجب أن يتوقف. إن الاحتلال اللاشرعي للأراضي الفلسطينية يجب أن ينتهي. إن محاولات الولايات المتحدة وإسرائيل بسحب اعترافهما بياسر عرفات، الرئيس الشرعي للشعب الفلسطيني، غير مقبولة، بينما يبقى آرييل شارون محاورا شرعيا ويتمتع بلقب ''رجل السلام''، كما نعته الرئيس بوش، مما بعث على دهشة العالم، في ذات الوقت الذي كانت ترتكب فيه فظائع جنين.

إن كوبا ستواصل التنديد بالجرائم التي ارتكبت ضد الشعوب العربية، وخاصة ضد الشعب الفلسطيني. إن المدنيين الإسرائيليين الأبرياء هم أيضا، لسوء الطالع، ضحايا دوامة العنف والإرهاب التي نتجت عن سياسة حكومتهم. وإننا نطالب بالعودة الفورية لجميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل وإننا نعيد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني المشروع غير القابل للتصرف في دولة مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الظروف الحالية، لا يمكن أن يبقى الشعب الفلسطيني دون حماية. فاقتراح الأمين العام بإنشاء قوة

متعددة الجنسيات في الأراضي المحتلة يجب النظر فيه بجدية ودون إبطاء.

وتؤمن كوبا بأنه نظرا لتقاعس مجلس الأمن وانتقاص مصداقيته، لا بد للجمعية العامة أن تتصرف، كما تفعل اليوم، لمساعدة الشعب الفلسطيني البطل وإنقاذ مصداقية الأمم المتحدة.

وكوبا تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.10 وترجو أن يعتمد بأغلبية كبرى من الدول الأعضاء.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وهنغاريا وليتوانيا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا ولختنشتاين، تؤيد هذا البيان.

نجتمع اليوم في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة كي ننظر في تقرير الأمين العام (A/ES-10/186) المعد عملا بالقرار ES-10/10 بشأن الأحداث المأساوية التي حصلت في جنين وغيرها من المدن الفلسطينية قبل بضعة أشهر.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره. ونحن ننوه بالجهود التي بذلها الأمين العام لإعداد كشف بالأحداث التي وقعت في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى من أوائل آذار/مارس حتى ٧ أيار/مايو من هذا العام. ويرتكز التقرير على المصادر التي توفرت له. ونأسف أسفا عميقا لعدم تعاون إسرائيل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وفي إعداد التقرير.

الأعمال العسكرية وأعمال العنف لا تؤدي إلا إلى توليد مزيد من الكراهية وهي تقوض محاولات تحقيق المصالحة والتوصل إلى تسوية تفاوضية لصراع الشرق الأوسط. لذلك، يأسف الاتحاد الأوروبي عميق الأسف لاستمرار أعمال العنف في المنطقة – وهي أعمال العنف التي تواصلت أمس بشن عدة هجمات من بينها هجوم على حافلة ركاب إسرائيلية قرب صفد. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد إدانته لجميع الهجمات ضد المدنيين سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين.

إن المدنيين الأبرياء يصبحون بالتالي أهدافا لأعمال عنف طائشة تحدث في وقت هام يعمل فيه المجتمع الدولي مع الطرفين لوقف أعمال العنف ووضع عملية السلام مجددا على المسار الصحيح. ومن الضروري أن يتواصل بذل هذه الجهود. ويجب عدم السماح لأعداء السلام بإخراج عملية السلام عن مسارها الصحيح.

والوضع الأليم القائم في المناطق الفلسطينية يستدعي بذل جهود إنسانية على الفور. ولا بد من السماح للمنظمات الدولية والإنسانية بالوصول الكامل والآمن وغير المقيد إلى المناطق الفلسطينية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع القلق الحقيقة التي خلص إليها تقرير الأمين العام ومفادها أن جزءا كبيرا من القتال خلال عملية الدرع الواقي دار في مناطق مكتظة بالمدنيين، وأن كلا الطرفين أضر بالمدنيين. ونأسف للخسارة الكبيرة في أرواح المدنيين. أما الدمار الواسع والذي لا معنى له في الممتلكات العامة والخاصة للفلسطينيين فستترتب عليه عواقب اجتماعية واقتصادية وإنسانية في صفوف السكان المدنيين في الأراضي المتضررة.

والاستهداف العشوائي للمدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية لا يمكن تبريرهما. وحسبما ذكر الأمين العام،

فإن الدفاع عن النفس ليس شيكا على بياض، وتدابير مكافحة الإرهاب لا تحرر إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وإجراءات الدفاع عن النفس يجب أن تكون متناسبة. وعلى إسرائيل أن تتفادى إصابة المدنيين، وعليها أن تتجنب إلحاق الضرر بالممتلكات المدنية والبنية التحتية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على مسؤولية السلطة الفلسطينية بموجب القانون الدولي عن حماية المدنيين، بما في ذلك بذل أقصى ما يمكنها من جهود لوقف الهجمات الإرهابية ضد السكان الإسرائيليين وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونلاحظ مع قلق عميق ما توصل إليه التقرير من أن المقاتلين الفلسطينيين في جنين اتخذوا تدابير شكلت انتهاكا للقانون الدولي.

ونلاحظ مع قلق عميق التقارير التي تفيد عن معاناة لا لزوم لها يتعرض لها السكان المدنيون بسبب منع وصول أفراد الأجهزة الطبية والإنسانية إليهم، خاصة بعد الاقتحامات مباشرة. ويشعر الاتحاد الأوروبي أيضا بقلق عميق إزاء ما يقال عن استهداف قوات الدفاع الإسرائيلية لأفراد الأجهزة الطبية. فالإجراءات التي تتخذ ضد المؤسسات الطبية والإنسانية غير مقبولة على الإطلاق وهي تتناقض مع اتفاقات الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

ويطالب الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين بالتقيد التام بالقانون الدولي وببذل جميع الجهود لحماية المدنيين إبان منع ارتكاب الأعمال الإرهابية ومكافحتها. ونحث حكومة إسرائيل على عدم اتخاذ أية إجراءات لا تتفق مع القانون الإنساني الدولي، من قبيل ترحيل الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية بالقوة، بصرف النظر عن الدافع، والامتناع عن القيام بأية أعمال العقاب الجماعي، كتدمير المنازل الفلسطينية. وبالمثل، نحث الفلسطينيين على اتخاذ جميع الخطوات الفعالة لمنع وقوع أية تفجيرات انتحارية أخرى وأية أعمال غيرها موجهة ضد المدنيين.

وقبل كل شيء يرسم تقرير الأمين العام صورة مأساة إنسانية ويظهر بوضوح أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. لذلك نشاطر تمام المشاطرة الأمين العام في الاستنتاجات التي خلص إليها ومفادها أن الأحداث التي ذكرها في تقريره، إلى جانب حلقة العنف الجارية واستمرار تدهور الحالة، تبين الضرورة الملحة لاستئناف الطرفين العملية التي من شأنها أن تعود بهما إلى مائدة المفاوضات.

لقد تم وضع العناصر الهامة للعملية التي ترمي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. ففي آذار/مارس، وفي مؤتمر قمة بيروت، وافقت الجامعة العربية على مبادرة المملكة العربية السعودية. وفي اجتماع ''اللقاء الرباعي'' الذي عُقد مؤخرا في نيويورك بتاريخ ١٦ تموز/يوليه، تقرر إنشاء عدد من الأفرقة العاملة لمساعدة عملية الإصلاح الفلسطينية ورصدها. وفي الأشهر المقبلة سيركز ''اللقاء الرباعي'' أيضا على وضع دليل تفصيلي يبين كيفية إنشاء دولة فلسطينية خلال ثلاثة أعوام، حسبما جاء في خطاب الرئيس بوش بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي بالتالي مرة أخرى استعداده، بالتعاون مع شركائنا في ''اللقاء الرباعي'' وفي العالم العربي، لمساعدة الطرفين في هذه العملية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس الجمعية العامة

على جهوده في استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة طبيعة وحجم الجرائم التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني.

لقد اعتمدت الدورة الاستثنائية السابقة قرارا طلبت فيه من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير عن الجرائم التي اقترفها هذا الكيان مؤخرا في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى. وقد صدر هذا التقرير فعلا في الوثيقة A/ES-10/186، وسجل عددا من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها هذا الكيان في جنين وفي المدن الفلسطينية الأخرى.

في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراره المرقم ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي وافق فيه على مبادرة الأمين العام بشأن تشكيل فريق لتقصي الحقائق حول الجرائم التي اقترفها الكيان الصهيوني في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى.

وعملا بالقرار أعلاه أنشأ الأمين العام في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فريقا ضم في عضويته خبراء متخصصين في القانوني الدولي الإنساني ترأسوا منظمات إنسانية معروفة بأنشطتها في هذا المجال، ويشهد تاريخهم على تميزهم بالموضوعية والحياد والإنسانية. لكن الكيان الصهيوني استخدم مختلف الوسائل ووضع مختلف العراقيل لمنع هذا الفريق من أداء الواجبات الإنسانية المناطة به. وقد أشار تقرير الأمين العام الآنف الذكر فعلا إلى هذه الحقيقة.

ولكن أمام عدم تعاون مجلس الأمن مع الأمين العام لإجبار الكيان الصهيوني على احترام قرارات المجلس اضطر الأمين العام بالفعل إلى حل الفريق، وبالتالي تعذر عليه توفير المعلومات المطلوبة من ميدان الجريمة إلى مجلس الأمن.

والسؤال الذي يُطرح الآن هو: لماذا رفض الكيان الصهيوني استقبال فريق تقصي الحقائق، إذا كان لا يخشى شيئا، وهل يعتبر هذا دليلا قاطعا على أنه ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في المدن الفلسطينية وحاول إخفاءها خوفا من كشفها أمام الرأي العام الدولي، وفضّل، بدلا من ذلك، تطبيق أسلوبه المتغطرس بدعم وتأييد مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية في رفض قرار مجلس الأمن وعدم احترام الإرادة الدولية؟ إن رفض الكيان الصهيوني استقبال فريق تقصي الحقائق على هذا المستوى، وبقرار من مجلس الأمن، يعتبر سابقة خطيرة تهدد أسس القانون الدولي الإنساني الذي نعيش في ظله.

لقد أدانت الجمعية العامة بقرارها دإط — ١٠/١٠ الكيان الصهيوني لعدم تعاونه مع الأمين العام واستقبال فريق تقصي الحقائق. ومن المعروف أن منظمات دولية غير حكومية عديدة معنية بحقوق الإنسان قدمت تقارير مفصلة عن جرائم الحرب، وبهذا الوصف، التي اقترفها هذا الكيان في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى.

من نافلة القول، ومن باب الاستطراد، أن الإبادة الجماعية طبقا للقانون الدولي تعني ارتكاب إحدى الجرائم التالية: قتل أفراد جماعة؛ إخضاع جماعة عمدا لأحوال معيشية بقصد إهلاكها الفعلي كليا أو جزئيا؛ إلحاق ضرر جسدي جسيم بأفراد الجماعة. في حين أن الجرائم ضد الإنسانية تعني ارتكاب إحدى الجرائم الآتية: القتل العمد؛ الإبادة؛ إبعاد السكان؛ النقل القسري للسكان؛ الحبس أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.

إن الكيان الصهيوني اقترف عن عمد ولا يزال يقترف هذه الجرائم جميعها دون استثناء، سواء كانت جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ومن المعروف للجميع أن الشعب الفلسطيني يتعرض لمأساة إنسانية فريدة في التاريخ من خلال جرائم منهجية مستمرة ينفذها الكيان الصهيوني

يوميا ضده، في الوقت الذي يعيش حاليا أكثر من ٤ ملايين فلسطيني في سجن كبير، ويعيش مثل هذا العدد في المنفى.

لقد اطلع وفد بلادي على التقرير الذي قدمه الأمين العام تنفيذا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة المشار إليه أعلاه. ورغم تقديرنا لجهود الأمين العام من أجل السلام وحرصه على إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى فلسطين للحصول على معلومات ميدانية موثقة، أشار التقرير إلى بعض الجرائم البشعة التي اقترفها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني. إلا أن لوفدي بعض الملاحظات على هذا التقرير.

أولا، إن التقرير يساوي بين الجاني والضحية. ويعطي الانطباع بأنه يقف إلى جانب الجاني وليس إلى جانب الضحية. كما لم يشر بشكل واضح إلى أساس المشكلة التي تتمثل في اغتصاب أرض فلسطين بالكامل وتشريد شعبها وحرمانه من أبسط حقوقه.

ثانيا، إن إعداد التقرير هذا من مكاتب الأمم المتحدة في هذا المبنى أمر من شأنه أن يجعله ثمرة جهد مكتبي تنقصه الدقة والوضوح. لذلك لا يمكن لهذا التقرير أن يعطي الصورة الحقيقية لما حدث في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى في ظل غياب الشهود.

ثالثا، لم يعتمد التقرير على الوثائق التي بثتها مباشرة من ميدان الجريمة محطات التلفزة المختلفة التي عكست وحشية هذه الجرائم، سواء ما عرضته من تدمير للمباني أو انتهاج لسياسة التجويع أو حرق للجثث المدفونة داخل المباني المهدمة، إضافة إلى منع وصول المساعدات الإنسانية والطبية وسيارات الإسعاف.

رابعا، لم يكيف التقرير، من وجهة النظر القانونية، طبيعة وحجم الجرائم المرتكبة على امتداد أرض فلسطين، وبالأخص منها في جنين. علما بأنه لا يخفى على أحد أن القانون الدولي الإنساني والفقه الدولي توصل إلى تعاريف دقيقة وواضحة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

إننا حريصون جدا على أن تكون تقارير الأمم المتحدة متسمة بالحياد والموضوعية، لأن واجب الأمم المتحدة هو تنسيق أعمال الأمم وتوجيهها لتحقيق مقاصدها التي نص عليها الميثاق، وأن تعمل على ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني. إن عدم إعطاء صورة حقيقية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي يقترفها الكيان الصهيوني ومحاولة تشويه الحقائق القانونية والسياسية يعكسان، مع الأسف، الافتقار إلى الجرأة الكافية لمواجهة الحقائق. هذا الواقع خطير. إنه يدفع إلى تشجيع الكيان الصهيوني العنصري النازي إلى التمادي في انتهاكاته الجسيمة، وعدم احترامه للمجتمع الدولي. وما جريمة غزة، التي وقعت صباح يوم ٢٣ تموز/يوليه من هذا العام، إلا دليل على ذلك.

لقد تم التخطيط لهذه الجريمة بتوجيه مباشر من رئيس حكومة هذا الكيان. وتم تنفيذها بسلاح أمريكي وبشكل متعمد بغية إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا بين المدنيين، بالإضافة إلى ما يقع اليوم من مجازر وتدمير في مدينة نابلس، حيث تحولت هذه المدينة إلى ثكنة عسكرية صهيونية.

إن استمرار هذا الكيان بارتكاب جرائمه يؤكد أن الكيان الصهيوني كيان خارج على القانون وأنه مستهتر بكل المبادئ والقواعد الراسخة في القانون الدولي الإنساني. إن جرائمه تتسم بالتعمد، ضمن منهجية ثابتة، لتحقيق أهداف عدوانية واضحة. إنها تؤكد مشاركة القيادة العليا لهذا الكيان في التخطيط والتنفيذ لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ضد شعب فلسطين. إن هدف هذه الجرائم هو التدمير البطيء للحياة المدنية للشعب الفلسطيني لإجباره إما على

الخضوع أو النزوح عما تبقى من أرضه، حتى يتمكن هذا الكيان من تحقيق أحلامه التوسعية المعروفة.

وأمام سياسة هذا الكيان في انتهاج استراتيجية القتل والتدمير والحصار والاعتقالات ومواصلة احتلال الأراضي العربية وأمام حالة اليأس والإحباط التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء كل ذلك، يحق لكل منا أن يتساءل: ما هي الخيارات التي بقيت متاحة أمام هذا الشعب الأعزل — أقصد شعب فلسطين؟ الجواب على هذا هو أن المقاومة الفلسطينية لمحاربة المغتصب وإقامة دولة فلسطين هما عملان مشروعان يساندهما القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة؛ وأن ما يقوم به هذا الكيان هو عمل عدواني مخالف لأبسط قواعد القانون الدولي، ومن ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، إن الجمعية العامة مدعوة لتحمل مسؤولياتها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين طبقا لأحكام الميثاق بعد فشل مجلس الأمن الواضح في القيام بالواجبات المناطة به بموجب الميثاق لإيجاد حل عادل لهذه القضية. وإننا نطلب من المجتمع الدولي أن يتكاتف لمواجهة الغزو الصهيوني لتدمير كل ما بنته الحضارة الإنسانية. فهذا الكيان لا تهمه مصلحة البشرية. وهو بطبيعته نظام عنصري أناني يعيش ويتلذذ على ما يصيب الإنسانية من حروب وعدم استقرار. لأنه لا يستطيع إلا من خلال هذا الجو أن يمرر مخططاته ويشوه الحقائق القانونية والسياسية والتاريخية.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعبر عن ارتياح وفدي لعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في هذا المنعطف الحالي للنظر في تقرير الأمين العام عن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقا لقرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٠.

إننا نؤيد البيان الذي ستقدمه جنوب أفريقيا بعد ظهر هذا اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. لقد كانت جهود الهند في مقدمة الجهود التي تبذلها حركة عدم الانحياز للتعبير عن التضامن والتأييد للقضية الفلسطينية. فكانت الهند ممثلة في وفد الوزراء الستة للجنة الحركة المعنية بفلسطين والتي زارت رام الله في ٢ حزيران/يونيه. وبالنظر إلى قلقنا العميق إزاء التطورات الأخيرة وبالرغم من الوقت المتأخر بعد ظهر هذا اليوم نود أن نغتنم هذه الفرصة للتعبير للجمعية العامة عن بعض آرائنا الخاصة حول هذا الموضوع.

لقد أحطنا علما على النحو الواجب بالتقرير الذي أعده الأمين العام وموظفوه بعناية وترو كبيرين حول الأحداث في جنين وغيرها من المدن الفلسطينية في أعقاب عملية الدرع الواقي التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي. وبشكل مثالي، فإن تقريرا لتقصي الحقائق كهذا كان يجب أن يُعد بمشاركة جميع الأطراف. ومما يؤسف له أن التقرير تم إعداده بدون مشاركة حكومة إسرائيل. وبالتالي لا نتوقع من التقرير أن يوفر المادة الأولية الرئيسية لتقييم دقيق ومستفيض ومتوازن وموثوق به للأحداث. ومع ذلك، فإن التقرير يؤدي المهمة الهامة المتمثلة في تزويد الجمعية العامة بسرد لا غنى عنه ومفصل للأحداث، بالإضافة إلى تحليل شامل لمسؤوليات الأطراف المعنية بشأن الحالة الأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان.

ويوضح التقرير أن الغارات العسكرية الإسرائيلية على جنين وغيرها من المدن في الأراضي الفلسطينية المحتلة أسفرت عنها خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات. ويشير التقرير إلى حقيقة أن جيش الدفاع الإسرائيلي في حالات عديدة قد لجأ إلى استعمال غير متكافئ للقوة وللأسلحة الثقيلة في المناطق المدنية الفلسطينية، وأن عمال المساعدة الإنسانية قد مُنعوا من الوصول إلى الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة، وأنه في بعض الحالات لم يظهر أدنى

احترام لحياد عمال المساعدة الإنسانية والطبية مما تسبب حتى بمهاجمة سيارات الإسعاف.

ويسجل التقرير بشيء من التفصيل الصعوبات الشديدة التي يعانيها السكان الفلسطينيون المدنيون نتيجة أعمال جيش الدفاع الإسرائيلي. وهو يفيد أيضا أن التدمير الواسع والعشوائي للسلطة الفلسطينية والبنية التحتية المدنية قدره البنك الدولي بمبلغ ٣٦١ مليون دولار تقريبا. وتدمير الممتلكات الخاصة في جنين وحدها يُقدر بمبلغ ٢٧ مليون دولار. ومع ذلك ففي الفقرة ٥٣ من التقرير يتكتم الأمين العام بشكل غريب في تعليقه أن ''الأمور ما زالت تفتقر إلى الوضوح والتيقن'' حول سياسة وحقائق رد جيش الدفاع الإسرائيلي. إن هذا التكتم والحذف ينالان من مصداقية التقرير أحيانا. وعلى الرغم من ذلك فإن التفاصيل الواردة في التقرير تقودنا إلى حتمية استنتاج أنه كان بالإمكان تجنب معظم الخسائر في الأرواح والممتلكات لو وضع جيش الدفاع الإسرائيلي في أولوياته الهامة حماية السكان المدنيين.

إن الأثر المدمر للغارات العسكرية الإسرائيلية على السكان المدنيين في المناطق المتضررة ما فتئ مستمرا منذ آذار/مارس ٢٠٠٢. فلقد توقف اقتصاد السلطة الفلسطينية في الواقع نتيجة إعاقة نشاط العمل الطبيعي ولأن الفلسطينيين العاديين قد مُنعوا من الذهاب إلى مراكز عملهم اليومي. ولقد حذرنا الأمين العام سابقا من الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة وأكد على الخطر الحقيقي من تدهوره إلى أزمة إنسانية. وإننا نؤكد بشدة من جديد على التزام إسرائيل الذي لا مفر منه باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لرفع الإغلاق والحصار ولتخفيف الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها الفلسطينيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة.

وفي الوقت نفسه فقد استرعى تقرير الأمين العام الانتباه للهجمات التي تقوم بها جماعات فلسطينية مسلحة ضد المدنيين الإسرائيليين وما يسفر عنها من خسائر كبيرة في الأرواح. ونود أن نكرر دعوتنا إلى الجميع لإنهاء العنف سواء كان عمليات عسكرية أو أعمال إرهابية ضد المدنيين الأبرياء العزل. ونعتقد أن جميع أعمال العنف والإرهاب يتعين إدانتها بشكل مطلق. وتعتقد الهند أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب في أي مجال: سياسيا أو إيدلوجيا أو دينيا أو غيره.

إن التدهور المستمر للوضع ودائرة العنف المستمرة يوضحان حاجة الطرفين العاجلة إلى البدء حالا بعملية من شأنها أن تقودهما مجددا إلى طاولة المفاوضات. ورغم أن الإصلاحات في المؤسسات الفلسطينية مهمة، على ما نرى، إلا أنه لا يسمح لها بالتحول إلى شرط مسبق لاستئناف عملية السلام. ولم يكن هناك قبل الآن نية جادة من قبل جميع البلدان العربية كما هي الآن لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وينبغي أن نبني على تأييد المجتمع الدولي الواسع لحل مفاده قيام دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وإننا نؤيد جهود ''المجموعة الرباعية'' ومبادرة المملكة العربية السعودية التي وافقت عليها جامعة الدول العربية في مؤتمر قمة بيروت والتي تهدف إلى إنهاء الوضع الحالي وإيجاد حل سلمي ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني كعنصر أساسي للبحث عن تسوية عادلة ودائمة وشاملة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتعتقد حكومة الهند أن السلطة الفلسطينية الحالية التي يرأسها الرئيس عرفات ما زالت مفاوضة ذات مصداقية وشريكة في تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها.

ومنذ اندلاع الأزمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ فقد نحو ٤٤١ إسرائيليا و ٥٣٩ ١ فلسطينيا أرواحهم. وأصيب عدد لا يعد ولا يحصى بجراح أو عانى من ندوب عاطفية ونفسية نتيجة المواجهة العنيفة. إن الخسارة في الأرواح وهدم المنازل وتقويض سبل العيش وأعمال الإذلال اليومية والصدمات ليست مأساوية فحسب بل أعمالا لا يقرها العقل والضمير. ونأمل أن يؤدي تقرير الأمين العام ولوم المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل في المستقبل على الكف عن أعمال تستخف بالقيم الإنسانية الأساسية.

إن حكومة الهند وحكومات بقية الدول الأعضاء في الجمعية العامة قد نصحت على الدوام جميع الأطراف المعنية بنبذ العنف والتماس سبيل الحوار للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع. وأن اتخاذ هذه الخطوة ضروري ليس فقط لطي هذا الفصل من إراقة الدماء في تاريخ المنطقة ولكن أيضا لضمان مستقبل زاهر ومبشر بالخير لشعوب المنطقة التي عانت من صروف الدهر وقتا طويلا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.